الأمم المتحدة

A/C.1/67/PV.10

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٠**

الخميس ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيركايا ..... (إندونيسيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سالم (كينيا).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

بنود جدول الأعمال ٨٦ إلى ١٠٢ (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، والنظر فيها

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بعد ظهر اليوم سوف نستمع أولا إلى المتكلمين الباقين على قائمة أمس المتجددة الذين لم يتمكنوا من أخذ الكلمة بشأن مجموعة الأسلحة النووية.

السيد تشو هيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي الشرف والامتياز الكبيرين لي أن أتكلم في اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة بصفتي رئيس مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. يوافق عام ٢٠١٢ الذكرى السنوية العاشرة للمدونة. أسهمت المدونة، بصفتها الصك المتعدد الأطراف الوحيد الذي يحدد المعايير لمكافحة انتشار القذائف التسيارية، في بناء الثقة فيما بين أعضاء المجتمع الدولي عن طريق وضع أساس مشترك من أجل تنفيذ التدابير الطوعية للشفافية في ما يتعلق بعمليات إطلاق القذائف التسيارية.

وعلى مدى العقد الماضي، أحرز تقدم مطرد في جهودنا الرامية إلى تعزيز المدونة. حتى اليوم، انضم ١٣٤ بلدا إلى المدونة، ونفذت بلدان كثيرة منها بإخلاص التزاماتها، مثل تقديم الإعلانات السنوية في حينها والإخطار المسبق بالإطلاق، حسب الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الجمعية العامة قرارات دعما للمدونة في أعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، تقر المدونة بوصفها خطوة عملية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

ورغم ارتفاع مستوى الانضمام والتنفيذ والاعتراف من جانب المجتمع الدولي، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، إذا أريد للمدونة أن تصبح آلية عالمية فعالة للشفافية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ومصدرا للثقة في ما يتعلق بأنشطة القذائف التسيارية. وإذ لا تزال تكنولوجيا القذائف تتطور وتزداد تعقيدا، لا يمكننا ببساطة أن نشعر بالرضا عن التقدم الذي أحرزناه حتى الآن. تتيح لنا الذكرى السنوية العاشرة للمدونة فرصة في الوقت المناسب للمضي قدما نحو تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تعزيز المدونة وبناء الثقة.

وفي عام ٢٠٠٨، ذكر الأمين العام بان كي - مون أن المجتمع الدولي طالما ساورته مشاعر القلق بشأن تراكم القذائف التسيارية وغيرها من أنواع القذائف وانتشارها وتقدمها التقني واستخدامها أو التهديد بذلك. وعلى الرغم من أن الدول والمنظمات الدولية تتابع بنشاط المسائل المتصلة بالقذائف داخل الأمم المتحدة وخارجها، فإن تنوع مصالح وأهداف الدول والمنظمات الدولية يبرهن على أن إرساء قاعدة عالمية لتنظيم مسألة القذائف لا يزال رؤية للمستقبل.

وفي الواقع، فإن مسألة القذائف مسألة معقدة ذات آثار استراتيجية وسياسية واقتصادية وتجارية واسعة النطاق تستحق النظر بعناية. غير أننا نتشاطر جميعا الفهم العام ومؤداه أن انتشار القذائف التسيارية يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وبينما ندرك تماما أن المدونة لا يمكن أن تكون علاجا سحريا لكل أبعاد المسائل المتعلقة بالقذائف التي نواجهها، أود أن أشدد على أن ثمة دورا هاما للمدونة في مكافحة انتشار القذائف التسيارية.

فلضمان فعالية جهود عدم الانتشار، لا بد من اتخاذ إجراءات للحد من عرض الأسلحة المشار إليها والطلب عليها. ولذلك، ومن أجل التصدي على نحو سليم لتحدي الانتشار، فإننا بحاجة إلى النظر في استراتيجيات جانب العرض وجانب الطلب على السواء. وببساطة، فإن القدرة التقنية على استحداث أسلحة هي جانب العرض في الانتشار، فيما يمثل الدافع إلى استحداث أسلحة جانب الطلب. وفي الممارسة العملية، عادة ما تسعى نظم عدم الانتشار التي تركز على جانب العرض إلى الحد من القدرات التقنية للدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول بتنظيم نقل المواد والتكنولوجيا المستخدمة في إنتاج الأسلحة من خلال فرض ضوابط على التصدير. ومن ناحية أخرى، عادة ما تشجع النظم التي تركز على جانب الطلب الدول على الامتناع طوعا عن حيازة الأسلحة أو تطويرها أو استخدامها.

وبينما يقوم نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وهو نظام يركز على جانب العرض للحد من انتشار تكنولوجيا القذائف، بدور هام في منع نقل تكنولوجيات معينة، فإنه بلا فائدة تُذكر في معالجة وجود دوافع لدى الدولة لتطوير قدرات محلية. والمدونة ترمي إلى سد تلك الفجوة بوضع قواعد لضبط النفس في ما يتعلق بتطوير القذائف التسيارية وتحويل تكنولوجيات مركبات الإطلاق الفضائية إلى تطوير القذائف التسيارية. ويتعين أن تعالج هذه القواعد طائفة من الدوافع، بما في ذلك الاعتبارات الأمنية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجري حاليا تنفيذ تدابير لكفالة الشفافية وبناء الثقة في إطار المدونة.

أولا، تلتزم الدول المنضمة إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك بتقديم إعلانات سنوية إلى جهة الاتصال المركزية المباشرة التابعة للمدونة، متضمنة لمحة عامة عن برامجها للقذائف التسيارية ومركبات الإطلاق الفضائية. وفي هذا العام، قدم ٨٠ بلدا إعلانات سنوية قبل الاجتماع العادي للمدونة الذي عقد في فيينا في نهاية أيار/مايو. وثانيا، تلتزم الدول المنضمة بتقديم إخطارات سابقة للإطلاق بشأن القذائف التسيارية ومركبات الإطلاق الفضائية والرحلات الاختبارية. والإخطارات السابقة للإطلاق تشمل معلومات عن الفئة العامة للقذيفة التسيارية أو مركبة الإطلاق الفضائية المشار إليها في الإخطار ونافذة إخطار الإطلاق المقرر والاتجاه المقرر للإطلاق. وتلقت جهة الاتصال المركزية المباشرة

١٠٦ إخطارات سابقة للإطلاق خلال فترة السنة الممتدة من حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى أيار/مايو ٢٠١٢.

وهذه الجهود الملموسة لزيادة الشفافية وبناء الثقة تمثل إسهاما جيدا في النظام العالمي لعدم الانتشار. غير أن الجهود التي نبذلها في إطار المدونة ما زالت في المرحلة الأولية. وأنا أدرك تماما أن المدونة تعرضت وما زالت تتعرض لبعض الانتقادات منذ إقرارها قبل ١٠ سنوات. وتشير الدول إلى ما تعتبره عيوبا إجرائية وأوجه قصور موضوعية.

وبصفتي الرئيس، فإننا آخذ هذه الانتقادات على محمل الجد. ومع ذلك، أود أن أُذكر بالحكمة القائلة بأن ”الأفضل عدو الجيد“. وأنا أرى أن المدونة، بوضعها الحالي، تسد فجوة هامة وأنها يمكن أن توفر عائدا كبيرا على استثمار ضئيل جدا. فالمدونة هي الصك المتعدد الأطراف الوحيد الذي يضع قواعد لمكافحة انتشار القذائف التسيارية والصك الوحيد المتعدد الأطراف الوحيد لتحديد الأسلحة الذي بدأ في القرن الحادي والعشرين. والمدونة تركز على تعزيز تحقيق عالميتها من خلال تقليل الأعباء على الدول المنضمة إلى حدها الأدنى. والمدونة لا تفرض أي قيود على السياسات الدفاعية أو البرامج الفضائية للدول المنضمة، ما دامت قد وُضعت بما يتماشى مع المعايير الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن المدونة لا تلقي أي أعباء مالية على كاهل الدول المنضمة إليها. وبدلا من ذلك، فإن المدونة تبني الثقة وتزيد الشفافية بين الدول، وهي تسهم بذلك إسهاما لا يقدر بثمن في تحقيق السلم والأمن الدوليين. ولذلك، أحث ممثلي الدول التي لم تنضم بعد إلى المدونة إلى دراسة تفاصيلها والانضمام إليها. ومن المؤكد أن ذلك سيكون في مصلحتنا جميعا.

وأعتقد أن من الضروري الحفاظ على علاقات المدونة مع الأمم المتحدة وتوسيع نطاقها بغية مواصلة تطوير المدونة. وكما نعلم جميعا، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت ثلاثة قرارات لدعم المدونة منذ عام ٢٠٠٥، حيث اعترفت بها باعتبارها خطوة عملية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

وقد اشتركت العديد من الدول في تقديم مشروع قرار هذا العام بشأن المدونة (A/C.1/67/L.23). ومن شأن اعتماد مشروع القرار تحديد التزام المجتمع الدولي بعدم انتشار القذائف التسيارية وتشجيع مواصلة تطوير المدونة في المناسبة الميمونة للذكرى السنوية العاشرة لإقرارها. وأود أن أختتم بياني بالطلب إلى الأعضاء الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار المتعلق بالمدونة وتأييده.

السيد جانغ جونان (الصين) (تكلم بالصينية): منذ دورة الجمعية العامة في العام الماضي، أُحرز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. فقد عُقدت الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي التاسع لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بنجاح في أيار/مايو ووضعت أساسا متينا للتطور السلس لدورة الاستعراض الجديدة.

وعلى سبيل المتابعة لمؤتمر لندن في عام ٢٠٠٩ ومؤتمر باريس في عام ٢٠١١، عقد الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن مؤتمرا في واشنطن في حزيران/يونيه من هذا العام لمواصلة المناقشات بشأن التدابير الرامية إلى تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

عقد الفريق العامل التابع للدول الخمس الدائمة العضوية، المعني بإعداد مسرد للمصطلحات النووية الرئيسية، اجتماع خبرائه الأول في بيجين خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر، وقرر التعجيل بتجميع المسرد النووي، بهدف تعزيز التفاهم المتبادل وتبادل الآراء في المجال النووي.

عقد مؤتمر نزع السلاح هذا العام من خلال التنسيق الوثيق بين الرئاسات الست، مناقشات مواضيعية بشأن جميع المسائل الأساسية المدرجة في جدول أعماله، بما في ذلك نزع السلاح

النووي، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وضمانات الأمن السلبية. وأجرت الدول الأعضاء تبادلا متعمقا لوجهات النظر وقدمت مقترحات جيدة بشأن الخطوات والمبادئ المتعلقة بتعزيز نزع السلاح النووي.

ترحب الصين بالتقدم المحرز فيما يخص إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وأصدرت الدول الخمس الدائمة العضوية بيانا مشتركا من أجل إعادة التأكيد على احترامها لمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، والضمانات الأمنية ذات الصلة المقدمة إلى منغوليا. وتوصلت الدول الخمس الدائمة العضوية، بالفعل إلى اتفاق مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بشأن مضمون البروتوكول الملحق بالمعاهدة المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة جنوب شرق آسيا، مما يوفر ظروفا مواتية للتوقيع مبكرا على البروتوكول ودخوله حيز النفاذ.

ويجري الإعداد لعقد المؤتمر الدولي المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أيضا أن تطبيق الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية وإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية لا يزال مهمة شاقة تتحقق في الأجل الطويل. وتعتقد الصين أنه ينبغي للمجتمع الدولي تعزيز فكر جديد حول الأمن يشمل الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتعاون، ويتعين عليه بذل المزيد من الجهود بخصوص الجوانب التالية.

أولا، يتعين على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الوفاء بحسن نية بالتزاماتها فيما يخص نزع السلاح النووي بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والالتزام علانية بعدم السعي إلى الحيازة الدائمة للأسلحة النووية. ويتعين على البلدان التي لديها أكبر الترسانات النووية مواصلة الاضطلاع بدور ريادي فيما يتعلق بإجراء تخفيضات كبيرة في أسلحتها النووية على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وذلك لتهيئة الظروف المواتية لنزع السلاح النووي الشامل والكامل. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع، في وقت مناسب، خطة طويلة الأجل قابلة للتطبيق، تتألف من إجراءات تتخذ على مراحل، بما فيها إبرام اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة النووية.

ثانيا، على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التخلي عن سياسة الردع النووي القائمة على المبادأة باستخدام الأسلحة النووية، وتتعهد بشكل لا لبس فيه بالتزام عدم استخدام الأسلحة النووية أولا، والتفاوض لإبرام معاهدة بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية أولا ضد بعضها البعض. كما ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية على نحو لا لبس فيه الالتزام بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وأن تبرم صكا دوليا ملزما قانونا في ذلك الصدد في وقت مبكر. وينبغي التخلي عن سياسات وممارسات المظلة النووية والمشاركة النووية. وعلى البلدان التي نشرت أسلحة نووية في الخارج سحب جميع هذه الأسلحة. كما ينبغي دعم الجهود التي تبذلها البلدان المعنية بغية جعل مناطق خالية من الأسلحة النووية.

ثالثا، يتعين على البلدان التي لم تقم بذلك بعد، أن توقع وتصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل تيسير بدء نفاذها في وقت مبكر وفقا للأحكام ذات الصلة من المعاهدة. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية مواصلة الالتزام بالوقف الاختياري لتجارب التفجيرات النووية. ويشكل مؤتمر نزع السلاح في جنيف المحفل المناسب الوحيد، للتفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. إذ أن لديه العضوية الأكثر تمثيلا إلى جانب النظام الداخلي، اللذين يمكن أن يحميا بشكل كامل مصالح الدول الأعضاء، فضلا عن التجربة الغنية والخبرة اللازمة في المفاوضات. ويتعين

أن تبدأ المفاوضات بشأن هذه المعاهدة بمشاركة جميع الأطراف المعنية في مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن.

رابعا، ينبغي أن يتبع نزع السلاح النووي مبادئ تعزيز الأمن والسلم والاستقرار الدولي، والأمن غير المنقوص بالنسبة للجميع. إن تطوير منظومات دفاعية مضادة للقذائف يقوض التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين ويتعين التخلي عنه. كما ينبغي تعزيز المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح في تلك المنطقة بقوة، بغية تهيئة بيئة أمنية استراتيجية دولية لنزع السلاح النووي.

ما فتئت الصين تؤيد الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية، وهي ملتزمة التزاما راسخا باستراتيجية نووية قائمة على الدفاع عن النفس. إن الصين تلتزم بسياسة عدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت أو تحت أي ظرف من الظروف، وتعهدت بالالتزام الذي لا لبس فيه، بأنها على نحو غير مشروط، لن تستخدم أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وهذه السياسة النووية فريدة من نوعها فيما يخص جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولم تنشر الصين أبدا أي أسلحة نووية على أراض أجنبية. ولم تشارك قط في أي شكل من أشكال سباق التسلح النووي، ولن تقوم بذلك أبدا. وستواصل الصين الحفاظ على قدراتها النووية عند الحد الأدنى اللازم للأمن القومي.

إن الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي من أجل مواصلة بذل جهود دؤوبة لتعزيز عملية نزع السلاح النووي على الصعيد الدولي وفي نهاية المطاف تحقيق هدف الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية.

السيد كوون هاي – ريونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي أول مداخلة لي، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين لتهنئة السيد بركايا على توليه رئاسة اللجنة، وتهنئة أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. إنني أؤكد لهم تعاون ودعم وفد بلدي الكاملين.

بما أن الأسلحة النووية لا تزال تشكل أكبر تهديد مدمر للبشرية، فإن نزع السلاح النووي أمر بالغ الأهمية لتجنب حرب نووية محتملة. ونحن ندرك أن بعض التقدم قد أحرز، وخاصة من جانب الدولتين النوويتين الرئيسيتين، فيما يخص الحد من ترساناتيهما النوويتين. ومع ذلك، لا تزال الفجوة واسعة فيما يخص تصورات الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونعتقد أن تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح، بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أمر بالغ الأهمية إذا أردنا تشجيع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على أن تظل ملتزمة بالاضطلاع بواجبات عدم انتشار الأسلحة النووية بموجب المعاهدة. بوصف جمهورية كوريا بلدا يلتزم بصدق بعدم الانتشار، فهي تحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاضطلاع بواجبها في مجال نزع السلاح، بغية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي خضم جهودنا المشتركة لمنع الانتشار العمودي والأفقي للأسلحة النووية، لا بد لنا من ضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بشكل مبكر. وفي ذلك الصدد، نرحب بتصديق إندونيسيا وغواتيمالا على المعاهدة خلال هذا العام، وندعو الدول التي لم تصدق عليها بعد، لا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢، إلى القيام بذلك بدون تأخير. ونشدد على أهمية الاستمرار في الوقف الاختياري للتجارب النووية حتى تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

إن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ضرورية، ليس فقط من أجل عدم الانتشار النووي، بل أيضا من أجل تحقيق نزع السلاح النووي. ونعتقد أن الوقت قد حان للشروع في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في

مؤتمر نزع السلاح. ويدعو وفد بلدي جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى إبداء مزيد من المرونة والإرادة السياسية، بحيث يمكن أن تبدأ المفاوضات في أقرب وقت ممكن. وسيكون إحراز أي تقدم مجد في وتيرة المفاوضات من أجل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بمثابة محرك لتنشيط نظام نزع السلاح برمته.

ووفرت الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض حظر الانتشار النووي لعام ٢٠١٥، التي عقدت خلال شهر أيار/مايو، الأساس الذي يمكن أن نحضر بناء عليه لدورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٣. ويثني وفد بلدي على الجهود الدؤوبة التي يبذلها رئيس الدورة الأولى للجنة التحضيرية، السفير ولكوت من أستراليا، من أجل إنجاح أعمال تلك اللجنة. وتقع على عاتقنا مسؤولية ترجمة خطط العمل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول)) إلى أعمال ملموسة وتقديم إحاطة بشأن تلك الإجراءات خلال الدورة الثانية للجنة التحضيرية التي سوف تعقد خلال العام القادم.

وفي آذار/مارس خلال مؤتمر قمة الأمن النووي في سول، بذلت بلدان كثيرة جهودا منسقة لمواجهة التهديدات التي يشكلها الإرهاب النووي ومواصلة تعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية بصورة عامة. والأمن النووي مسألة تتطلب من جميع الدول بذل جهود مشتركة بينما نحرز التقدم صوب بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ونأمل أن تفضي الثقة التي بُنيت في سول إلى إحراز المزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وكما ورد في البيان الذي أدلت به جمهورية كوريا أثناء المناقشة العامة (انظر A/C.1/67/PV.4)، فإن البرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للنظام الدولي لعدم الانتشار وللسلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وخارجها. وعلى وجه التحديد، إن استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في برنامجها لتخصيب اليورانيوم وبناء مفاعل ماء خفيف يدل على انتهاكها المتواصل لالتزاماتها، بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بالتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة بصورة كاملة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، وبالوقف الفوري لجميع الأنشطة المتصلة بذلك.

وعلاوة على ذلك، أعربت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا عن نيتها تعزيز قدراتها النووية في مختلف المناسبات، مُسمِيةً نفسها دولة حائزة للأسلحة النووية. واستجابة لذلك، وجه المجتمع الدولي رسالة موحدة وحازمة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الشهر الماضي خلال المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي اعتُمد فيه قرار في الموضوع بالإجماع. وفي ذلك القرار، أعاد المجتمع الدولي التأكيد على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يمكن أن تنال مركز الدولة الحائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وحثها بشدة على الامتثال لالتزاماتها وواجباتها الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن والبيان المشترك الصادر عن المحادثات السداسية الأطراف في ١٩ أيلول/سبتمبر.

إن حكومة بلدي تحض بشدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مرة أخرى، على الوقف الفوري لجميع الأنشطة النووية، واتخاذ تدابير ملموسة بغية نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، وبالتالي، استعادة ثقة المجتمع الدولي.

والواقع أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي. وفي ذلك الصدد، لا بد أن نفكر جميعا في تطور البيئة الدولية ونجد سبيلا عمليا للتوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وفي الختام، يؤكد وفد بلدي مجددا التزامه القوي بنزع السلاح النووي من أجل بناء عالم جديد خال من الأسلحة النووية.

السيد دونديتش (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما أمس في الجلسة ٩ للجنة الأولى، ممثل السويد بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد، وممثل تركيا بالنيابة عن مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار. وندعو جميع أعضاء الجمعية العامة إلى النظر على نحو إيجابي في مشاريع القرارات التي قدمها الائتلافان إلى اللجنة الأولى هذا العام.

لا تزال المكسيك ملتزمة التزاما ثابتا وقويا وفعالا بموقفها المؤيد لنزع السلاح النووي. فتحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية هو الضمانة الوحيدة لتحقيق السلم الدولي. وفي ذلك الصدد، أود أن أتطرق لبعض من المسائل الجوهرية.

أولا، وفيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإننا نرحب بالنتائج الناجحة للمؤتمر الاستعراضي الثامن لعام ٢٠١٠. فخطة العمل التي اعتُمدت في المؤتمر (انظر NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)) تعطينا خارطة طريق واضحة لإحراز التقدم صوب تنفيذ المعاهدة، وتعيدنا إلى المسار الصحيح بعد مأزق دام عشرة أعوام صوب بلوغ التنفيذ الكامل للمعاهدة. ودون أن نستهين بذلك الإنجاز، نرى أن السبيل المؤدي إلى المؤتمر الاستعراضي التاسع، الذي بدأ هذا العام بعقد أول دورة للجنة التحضيرية في فيينا، ينطوي على تحديات كبيرة. ولن تكل المكسيك من التشكيك في المبررات المستخدمة للحفاظ على الأسلحة النووية. فتمديد معاهدة عدم الانتشار النووي إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ لا يعني أن المجتمع الدولي قبل امتلاك الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى من لدن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، على النحو المحدد في المعاهدة، ومن لدن البلدان التي حصلت عليها خارج نطاق إطار المعاهدة ذاتها، سواء كانت أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو غير أطراف فيها.

ومن غير المعقول أن نستمر في تشجيع فكرة أن سلاح الدمار الشامل، كالسلاح النووي، له قيمة استراتيجية متأصلة فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. والواقع أن وجود تلك الأسلحة في حد ذاته هو ما يشجع الدول على السعي غلى امتلاكها. والسبيل الوحيد لتعزيز نظام عدم الانتشار هو نزع السلاح النووي، على نحو ما اتفق عليه المجتمع الدولي.

وترحب المكسيك بالزخم الذي أضفته الدول الحائزة للأسلحة النووية على جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار في السنوات الأخيرة، والجهود التي بذلتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بغية إحراز التقدم بشأن تخفيض الأسلحة، فضلا عن بوادر ازدياد الانفتاح والشفافية لدى بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية.

إننا ندرك أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تعقد اجتماعات دورية لاستعراض الامتثال لالتزاماتها فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار. ونأمل أن تحمل تلك المحادثات أخبارا سارة لنا، ونحن نعول على أن تؤدي تلك الممارسات إلى تدمير الأسلحة النووية بصورة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، بغض النظر عن نوعها أو موقعها الجغرافي. وتلك جهود مجدية يمكن أن تكون متعاضدة. غير أنها لا يمكن أن تحل محل الإجراءات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح النووي.

إن التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاما لا لبس فيه بنزع أسلحتها جزء أساسي في صفقة التفاوض الأصلية التي تشكلت في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن قرار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، وهو التزام لم يتم الوفاء به حتى الآن. تحقيق نزع السلاح النووي التزام وواجب تنص عليه المعاهدة. ويجب علينا أن نناقش كيفية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية ووضع نقاط مرجعية واضحة وجداول زمنية محددة لبلوغ القضاء على الأسلحة النووية.

لم تسع المكسيك أبدا إلى حيازة الأسلحة النووية، بل إنها شجعت على إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في إقليم يتسم بكثافة سكانه، وهي المنطقة التي تحققت بموجب

معاهدة تلاتيلولكو. وقد نفذت المكسيك تنفيذا صارما واجباتها بصفتها دولة غير حائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونفذت على نحو كامل وشفاف اتفاق الضمانات لديها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ عام ١٩٧٣.

تؤيد المكسيك حق جميع الدول في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويجب أن يمارس ذلك الحق في توافق تام مع اتفاقات الضمانات التي تم التعهد بها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونرى أيضا أنه يجب أن تتمكن جميع الدول من الاعتماد على الضمانات اللازمة لكفالة عدم تحويل البرامج المدنية إلى برامج عسكرية.

ونكرر في ذلك الصدد، النداء إلى الهند وباكستان وإسرائيل للانضمام دون شروط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن توجيه النداء إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران وسوريا من أجل الوفاء بالتزاماتها بصفتها دولا أطرافا في معاهدة عدم الانتشار، والوفاء بأحكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وغيرها من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالبرامج النووية للدول المعنية.

ولا يزال نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يكتسي أهمية بالغة. ولقد تم التأكيد على ذلك بصورة واضحة في البيان المشترك الموقّع من قبل ١٠٠ بلد في الاجتماع الوزاري السادس بشأن المعاهدة، الذي عقد في ٢٧ أيلول/سبتمبر من هذا العام. وترحب المكسيك بتصديق إندونيسيا على المعاهدة، بصفتها أحد البلدان التي ينبغي مشاركتها لكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ. ونثني بالمثل على غواتيمالا، التي صدّقت على المعاهدة في كانون الثاني/يناير، ونيوي التي وقّعت عليها في نيسان/أبريل من هذا العام. وتبين جميع التوقيعات والتصديقات على المعاهدة عزم الدول على إلغاء التجارب النووية وتجنب تطوير الأسلحة النووية.

وتناشد المكسيك دول المرفق الثاني الثماني التي لم تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك دون تأخير، كي تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ دون مزيد من الإبطاء. وعلى الرغم من أن المعاهدة لم تصبح نافذة بعد، فإن المعايير التي وضعتها تثبت أهميتها وصلاحيتها. وعليه، فإننا نحث جميع البلدان على مواصلة الوقف الاختياري للتجارب النووية.

وريثما نتمكن من تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، فإننا نرى أن من المهم أن يواصل المجتمع الدولي الحث على إنشاء النظم القانونية المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. ويجب أن يستند إنشاء أي مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في أي جزء من العالم إلى قرارات تتخذ بحرية تامة، وأن توافق عليها الأطراف المعنية. وتواصل المكسيك في ذلك الصدد، الترحيب بالقرارات السيادية التي تتخذها البلدان الراغبة في الدخول في معاهدات منشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وفي حين ترى المكسيك أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية ليست غاية في حد ذاتها، فهي تمثل خطوة مرحلية بالغة الأهمية لتحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة. ونرحب في ذلك الصدد، بالمتابعة بشأن الخيار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ونعرب عن ترحيبنا بجميع الجهود المبذولة تحقيقا لتلك الغاية. وعلاوة على ذلك، تثني المكسيك على النرويج على القرار الذي اتخذته فيما يتعلق بعقد مؤتمر دولي بشأن العواقب الوخيمة للتجارب النووية على البشرية، ونتطلع بحماس إلى المشاركة فيه.

والمكسيك ملتزمة التزاما ثابتا بنزع السلاح النووي. ولذلك السبب، فإننا نعتزم هذا العام – جنبا إلى جنب مع النمسا والنرويج – تقديم مشروع قرار إلى اللجنة الأولى يسعى إلى تعزيز المناقشات الرامية إلى المضي قدما بمفاوضات نزع

السلاح النووي المتعددة الأطراف. ونأمل في الحصول على الدعم الثابت من جميع الوفود الملتزمة بتحقيق ذلك الهدف.

السيد فان دين إيسل (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي نتكلم فيها أثناء هذه الدورة للجنة الأولى، أود أن أبدأ بالإعراب عن سروري بانتخاب السفير ديسرا بيركايا رئيسا لهذه اللجنة. ونؤكد دعم الوفد الهولندي له كي تكون هذه الدورة للجنة الأولى مثمرة. وأود أيضا أن أغتنم هذه المناسبة لأهنئ وفود الدول التي أُنتخبت أعضاء في مجلس الأمن صباح اليوم. وأتمنى لها النجاح والسداد في تلك المهمة الشاقة والمسؤولة على مدى السنوات القادمة.

تؤيد هولندا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به بالأمس المراقب عن الاتحاد الأوروبي في الاجتماع التاسع للجنة. ونود علاوة على ذلك، أن ندلي بالملاحظات التالية.

تمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي، وهي ضرورية من أجل السعي إلى نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة، فضلا عن أهميتها بالنسبة لعدم الانتشار. وهي ضرورية أيضا لتعزيز تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وعقب نجاح المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠، الذي أسفر عن خطة عمل جديدة جريئة (انظر NPT/CONF.2010/50 (Vol.1)، ينبغي لنا الآن أن نمضي قدما نحو تنفيذ تلك الخطة على وجه الاستعجال. وتضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور بالغ الأهمية في هذا المشروع. وتكرر هولندا تأكيد التزامها القوي بتعزيز اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاتها الإضافية بوصفها معايير للتحقق الدولي.

وتدعم هولندا أيضا – عبر تبرعاتها المالية – الإجراءات التي تتخذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف تحقيق عالمية البروتوكول الإضافي. ونرحب ترحيبا حارا باتخاذ القرار بشأن الضمانات في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشهر الماضي. وستواصل هولندا، بالتعاون مع الدول التسع الأخرى الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، العمل على صياغة خطوات مبتكرة وعملية لتنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠. ونحن سعداء باستضافة الاجتماع الوزاري المقبل للمبادرة المتوقع عقده في نيسان/أبريل من العام المقبل، والذي سنستكمل فيه استعدادات المبادرة فيما يتعلق بانعقاد الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.

وترى هولندا أن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة لا غنى عنها نحو عالم خال من الأسلحة النووية، فضلا عن كونه إسهاما هاما في مجال منع انتشار الأسلحة النووية. ونشدد على أهمية الشروع في مفاوضات بشأن عقد المعاهدة، ونحث الدول على التغلب على استمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح، الذي لا يزال يشكل عائقا إلى الآن أمام الشروع في تلك المفاوضات. وفي الآونة الأخيرة، نظمت ألمانيا وهولندا بصورة مشتركة اجتماعات للخبراء العلميين في جنيف، بغية الإسهام في بدء المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة في وقت مبكر. وإلى حين الوصول إلى المعاهدة، لا تزال هولندا تدعو الدول إلى إعلان وتطبيق وقف اختياري فوري لإنتاج المواد الانشطارية، وأن تفكك المرافق المخصصة لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو تحول تلك المرافق للاستخدامات غير المتفجرة فحسب.

ونولي أهمية كبيرة لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بالإضافة إلى استكمال نظام التحقق الخاص بها. وقد رشحت هولندا الدكتور هاين هاك لتولي منصب الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويتوقع إجراء الانتخابات بشأنها في فيينا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. ويمثل ذلك دليلا آخر على الأهمية التي نوليها لتلك المعاهدة ومنظمتها. والدكتور هاك على أشد الحرص على تعزيز

الدعم العالمي للمعاهدة، وعلى مواصلة تطوير نظام تحقق يتسم بالمصداقية لدى المنظمة، فضلا عن جعل منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فاعلة وذات كفاءة.

وتضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور بالغ الأهمية في مجال الأمن النووي. وعليه، ترحب هولندا باتخاذ القرار بشأن الأمن النووي في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويسهم ذلك في زيادة ترسيخ الأمن النووي في أعمال الوكالة. ونرى أنه ينبغي تعزيز وتوسيع نطاق العمل الممتاز الذي أنجزته الوكالة في العقد الماضي بالنسبة لجميع الدول الأعضاء. وسيتيح المؤتمر المزمع عقده في عام ٢٠١٣ بعنوان ”المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: تعزيز الجهود العالمية“ فرصة جيدة للغاية لاتخاذ خطوة أخرى في ذلك الصدد.

ونحن ملتزمون التزاما قويا بالأمن النووي العالمي ومكافحة الإرهاب النووي. وقد حقق مؤتمر قمة الأمن النووي في سول، الذي شارك فيه ٥٣ بلدا وأربع منظمات دولية نجاحا كبيرا.

ونود أن نغتنم هذه المناسبة لنعرب مرة أخرى عن امتناننا لحكومة جمهورية كوريا على عملها الناجح والمثير للإعجاب. في سول، أحرز تقدم في طائفة واسعة من المواضيع المتعلقة بالأمن النووي العالمي. وقد اتفقنا على جملة من الأمور من بينها التقليل إلى أدنى حد من اليورانيوم العالي التخصيب، وإدراج حماية المصادر الإشعاعية في ولاية مؤتمر قمة الأمن النووي، والتآزر بين الأمان والأمن النوويين.

يشرف هولندا أن تتاح لها الفرصة للإسهام في الأمن العالمي باستضافة مؤتمر قمة الأمن النووي الثالثة، التي ستعقد في المنتدى العالمي في لاهاي في آذار/مارس ٢٠١٤. الهدف من عملية مؤتمر القمة هو رفع الوعي بمخاطر الإرهاب النووي، والعمل على تعزيز الالتزام باتخاذ تدابير ملموسة، وإعطاء دفعة لتنفيذ الأمن النووي، مما يدعم بالتالي دعما كاملا عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ذلك المجال.

ويساور هولندا بالغ القلق إزاء التقدم المطرد الذي تحققه إيران في تخصيب اليورانيوم والأنشطة المتصلة بالماء الثقيل، وعدم تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا سيما فيما يتعلق بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي. ويقع العبء على عاتق إيران لتقنع المجتمع الدولي بالطابع السلمي حصرا لبرنامجها النووي. ينبغي لإيران أن تمتثل لالتزاماتها الدولية وأن تنفذ قرارات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. في ذلك الصدد، نحث إيران على تنفيذ تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك تعليق جميع أنشطتها المتصلة بالتخصيب والماء الثقيل، ويدخل في ذلك البحث والتطوير، وعلى تنفيذ اتفاق ضماناتها تنفيذا كاملا، وإنفاذ البروتوكول الإضافي. علاوة على ذلك، يجب أن تتيح إيران الشفافية الكاملة بشأن برنامجها النووي وأن تتعاون تعاونا كاملا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل حل جميع المسائل المعلقة.

تؤيد هولندا الجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة – بقيادة الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي، السيدة آشتون – لإشراك إيران في عملية دبلوماسية هادفة، وتدعو إيران إلى التعجيل باتخاذ الخطوات الضرورية لبناء الثقة.

في العام الماضي، أعربت هولندا عن انشغالها إزاء عدم امتثال الجمهورية العربية السورية لالتزاماتها بموجب الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وللأسف، لم تتخذ الجمهورية العربية السورية أي خطوات لتلافي عدم امتثالها، كما طلب منها ذلك مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لذا فإن هولندا تحث سوريا مرة أخرى على التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحل جميع المسائل المفتوحة. وكذلك، في الوضع الحالي، تظل السلطات السورية مسؤولة عن التصحيح العاجل لحالة عدم الامتثال لاتفاق الضمانات.

وهولندا قلقة أيضا بالغ القلق إزاء البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتأسف هولندا للقرار الذي اتخذته حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعدم التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ينبغي أن تعمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل متزايد على الامتثال لالتزاماتها الدولية بموجب القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي الختام، فإن هولندا ملتزمة التزاما قويا بعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح وتعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونحن بحاجة إلى إحراز تقدم في جميع هذه المجالات من أجل تعزيز السلام والاستقرار الدوليين. وعلى مر السنين ظل عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح والاستخدامات السلمية من العناصر الأساسية لسياستنا الخارجية. ولذلك، ندعم دعما تاما العمل المهم الذي تضطلع به اللجنة الأولى ونحن عازمون على الإسهام في عملها مرة أخرى هذا العام بروح التعاون والاستشراف.

السيد باولاوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أودأن أهنئ السيد بركايا على انتخابه رئيسا وأن أعرب عن دعم وفدي له دعما كاملا.

تؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي أمس [في الاجتماع التاسع للجنة الأولى]، وأود أن أتطرق إلى بعض المسائل ذات الأهمية الخاصة لوفدي.

نرحب بالحصيلة الناجحة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، وحصيلة هذه الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، من المخيب للآمال أن مؤتمر نزع السلاح لهذا العام قد تقاعس مرة أخرى عن الانخراط في العمل الجوهري. وفي هذا الصدد، تؤيد كل الجهود الرامية إلى إيجاد مخرج من هذا المأزق.

ونرحب بالجهود التي تقودها السفيرة الكندية أليسا غولبيرغ لإنشاء فريق خبراء حكوميين بغية التوسع في تفصيل أحكام المعاهدة المستقبلية لحظر إنتاج المواد الانشطارية. ولئن كان لجميع البنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح أهميتها، فإننا نرى أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية قد بلغت مستوىً كافيا من النضج يتيح لها الشروع في المفاوضات الرسمية، وما برحت المعاهدة تمثل خطوة ضرورية لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على حد سواء.

وتظل رؤيتنا العامة للمستقبل هي جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، فإن التنفيذ الفعال للاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة المتعلقة بتحديد الأسلحة النووية وتعزيز نزع السلاح من شأنه أن يمهد الطريق لتحقيق هذا الهدف النهائي. وفي هذا السياق، ترى ليتوانيا، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، أن تدابير بناء الثقة المتبادلة والشفافية والتحقق تشكل عناصر وأجزاء لا تتجزأ من عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي.

أعطت الدورة الأولى للجنة التحضيرية قوة دفع إيجابية لدورة استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥. ينبغي لنا أن نبني على أساس هذا الزخم من أجل إحراز تقدم كبير خلال الاجتماعات المقبلة. وينبغي زيادة تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أساس خطة العمل لعام ٢٠١٠ في جميع الركائز الثلاث المتعاضدة: نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونتشاطر أيضا الشواغل المتعلقة بتحديات الانتشار التي يجب أن يتصدى لها المجتمع الدولي بفعالية من أجل الحفاظ على مصداقية نظام معاهدة عدم الانتشار.

وترحب ليتوانيا بنجاح تنفيذ معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. ونود أن نرى هذا التعاون وهو يتسع ليتجاوز

الأسلحة النووية الاستراتيجية ويعمد، على وجه الخصوص، على إدراج الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في معاهدات الحد من الأسلحة.

لا تنفك ليتوانيا تؤيد تأييدا قويا للجهود العالمية الرامية إلى التصدي لمهددات الأمن النووي. لقد أرسى مؤتمر قمة الأمن النووي الناجح جدا في سول أساسا متينا للتعاون الدولي المكثف على تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة مهددات الأمن النووي على الصعيد العالمي. وشاركت ليتوانيا في مؤتمر القمة وتؤيد تأييدا كاملا البيان الصادر عنه. ومن شأن مركز الامتياز في الأمن النووي الذي أنشئ مؤخرا في مدينينكاي، بليتوانيا، أن يشكل منطلقا جيدا لتحقيق هذه الأهداف.

وأخيرا، يحدونا الأمل في ألا يتوقف التقدم الذي أحرزناه حتى الآن عند هذا الحد، وأن نكمل هذا العام بعقد مؤتمر ناجح في هلسنكي بشأن إنشاء الشرق الأوسط منطقةً خاليةً من أسلحة الدمار الشامل. وتود ليتوانيا أن تعرب عن دعمها الكامل للجهود التي يبذلها الميسر، وكيل وزارة الخارجية في فنلندا، السيد جاكو لاجافا. إننا نقدر عمله الجاد في محاولة التوفيق بين الآراء المختلفة، وندعو جميع الدول إلى مساعدته في عقد المؤتمر بنجاح بحلول نهاية هذا العام. ونود أيضا أن ندعو جميع الدول في الشرق الأوسط إلى المشاركة في هذا المؤتمر المهم بدون شروط مسبقة.

السيد مبييو (توغو) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي نأخذ فيها الكلمة منذ أن بدأنا العمل، فإن وفد توغو يود أن يضم صوته إلى أصوات الوفود الأخرى في التقدم بالتهنئة إلى السيد بركايا على انتخابه رئيسا للجنة، وعلى الفعالية التي ما فتئ يدير بها أعمالنا. كما يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به في هذا الموضوع ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/67/PV.9) والبيان الذي سيدلي به ممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية فيما يتعلق بمعاهدة بليندابا.

المجتمع الدولي بأسره قلق إزاء التهديد الذي يمثله للأمن الجماعي انتشارُ الأسلحة النووية والإرهاب النووي. وما انفكت توغو، الوفية لسياستها في التعايش السلمي وعدم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، تعلق أهمية كبيرة على هذه المسائل. ولذلك فقد قمنا بالتصديق على عدد من الصكوك القانونية الدولية التي تشكل قوام النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح.

تشمل آخر الخطوات التي اتخذها بلدي في هذا الميدان التصديق على اتفاق الضمانات والبروتوكولات الإضافية بين توغو والوكالة الدولية للطاقة الذرية في ما يتعلق بتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، أقرت توغو في آب/أغسطس النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأودعت للتو صكوك قبوله.

عمل المجتمع الدولي دون كلل من أجل نزع السلاح النووي. ومع ذلك، علينا الآن أن نعترف بأن التجارب النووية مستمرة. يمكن أن تفضي هذه التجارب الجارية إلى استئناف سباق التسلح، وهو ما يجب تجنبه. يرحب بلدي بجهود منظمة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل توسيع نطاق التصديق على المعاهدة، ويحث الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك لكي يمكن دخولها حيز النفاذ.

يلقي خطر الإرهاب بجميع أشكاله بعبء ثقيل على الأمن الجماعي وهو آخذ في التصاعد. واليوم، اكتسب هذا الخطر موطئ قدم في أفريقيا، حيث ليس لدى معظم الدول استراتيجيات أو وسائل كافية لمكافحة هذه الآفة. ويشكل الإرهاب النووي بصفة خاصة خطرا يجب أخذه بدرجة أكبر من الجدية. لا يمكننا التأكيد بما فيه الكفاية على الحاجة الماسة إلى اتخاذ التدابير الملائمة لضمان عدم وقوع الأسلحة النووية في الأيدي الآثمة.

وشاركت توغو، التي يساورها بالغ القلق إزاء هذه الظاهرة، في ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في

الرباط، المغرب، بنشاط في حلقة دراسية إقليمية أفريقية، نظمها المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، في ما يتعلق بمؤتمر قمة الأمن النووي التي عقدت في واشنطن العاصمة والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وعقب هذا الاجتماع، انضمت توغو إلى المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وهي شراكة دولية لمكافحة الإرهاب النووي أنشأها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. وفي الآونة الأخيرة قدمنا الإخطار الرسمي بانضمامنا إلى هذه المبادرة.

وفي هذا الصدد، يود بلدي على وجه التحديد أن يشدد على الحاجة إلى المزيد من المشاركة النشطة فيما بين الدول وأن تتاح لها، ولا سيما البلدان في أفريقيا، الوسائل الملائمة حتى تتمكن من المساهمة في كفالة السلم والأمن الدوليين.

ولا يزال وفدي مقتنعا بأن التعاون في مجال عدم الانتشار ينبغي أن يشمل أيضا تعزيز النظم التي أنشأها قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن أسلحة الدمار الشامل. يشكل القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أداة رئيسية في مكافحة الإرهاب. ويحث بلدي المجتمع الدولي على دعم اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ولا سيما في مجال المساعدة، حتى تتوفر لها الوسائل لسد الثغرات الأكثر شيوعا في تنفيذ هذا القرار.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تأييد البيان الذي أدلى به أحد الممثلين في الاجتماع في الرباط، وفحواه،

> ”اليوم، أصبح ملحا أكثر من أي وقت مضى تزويد الدول بالوسائل اللازمة لمكافحة الإرهاب النووي. ينبغي لنا ألا نسمح للإرهاب بأن يستخدم المصعد بينما تصعد الدول الدرج“.

السيدة ثونغتان (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد تايلند البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/67/PV.9).

كما شهدنا طوال المناقشة العامة خلال الأسبوع الماضي، أعربت البلدان عن القلق إزاء انعدام التقدم الواضح في ما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. تتشاطر تايلند هذا الشعور. غير أنه ينبغي توجيه هذا الشعور بالإحباط نحو عزمنا المشترك على تحقيق الرغبة الجماعية في القضاء على الأسلحة النووية.

وتحقيقا لهذه الغاية، تعتقد تايلند اعتقادا راسخا أنه يجب تناول عمليتي نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين باعتبارهما عمليتين مترابطتين بصورة جوهرية وتعزز كل منهما الأخرى. يتطلب هذان التحديان المتشابكان إرادة سياسية قوية والتزامات عملية من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء. ومن ثم، فإن تايلند ترحب بنتائج الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، المعقودة في نيسان/أبريل وأيار/مايو. ونحث جميع الدول على أن تنفذ بصورة كاملة خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

لن يتسنى تحقيق الرؤية المتمثلة في عالم خال من الأسلحة النووية إذا سمح باستمرار إجراء التجارب النووية. وفي هذا الصدد، تشاطر تايلند الرأي المعرب عنه في البيان الوزاري المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري السادس الداعم لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المعقود في ٢٧ أيلول/سبتمبر هذا العام، والقائل بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصر أساسي من عناصر النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وتدبير عملي وملموس لتحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية. وتؤكد تايلند من جديد التزامها القوي بالتعجيل بعملية التصديق على المعاهدة، وتكرر الإعراب عن بالغ الاستعداد لتعزيز المعاهدة وعالميتها وكفالة دخولها حيز النفاذ بسرعة.

من منظور تايلند، فإن المرحلة الهامة التالية في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ستكون معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تعزيز الجهود الرامية إلى تخليص العالم من الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، تعتقد تايلند أن الضمانات الأمنية السلبية لها دور حيوي في الحد من الحوافز للانتشار النووي. وندعو إلى السعي بنشاط وسرعة لإبرام اتفاق عالمي وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية السلبية.

ولذلك فإن تايلند تأمل أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من البدء في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى في أقرب فرصة ممكنة. وفي هذا الإطار، تؤكد تايلند، بوصفها عضوا في المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة لدى مؤتمر نزع السلاح، من جديد دعمها القوي لتوسيع نطاق عضوية مؤتمر نزع السلاح، التي تقل حاليا عن ثلث سائر أعضاء الأمم المتحدة، إذ من الواضح أن العضوية الحالية لمؤتمر نزع السلاح لا يمكن أن تعكس التحديات والاحتياجات العالمية.

إننا نعيش أوقاتا يشوبها اللبس وعدم اليقين. إن طابع الهجمات الإرهابية الذي يتعذر التنبؤ به يجعل من الحكمة وضع الأمن النووي بين الأولويات العليا على جدول الأعمال العالمي. وانطلاقا من النجاحات التي حققها مؤتمرا قمة الأمن النووي، في واشنطن العاصمة وفي سول، سوف تساهم تايلند في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز نظام الأمن النووي من خلال عرض استضافة أحد اجتماعات الخبراء التابعة لمؤتمر قمة لاهاي المعني بالأمن النووي في عام ٢٠١٤. وترحب تايلند بعقد الأمين العام في ٢٨ أيلول/سبتمبر الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب النووي، الذي وفر ملتقى لمزيد من الحوار بشأن طائفة من الأساليب والمواضيع لزيادة العمل المتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب النووي.

ومن جانبها، فإن تايلند ملتزمة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونحن بصدد تعزيز نظامنا لمراقبة الصادرات، وشاركنا بنشاط في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

ومما لا يمكن إنكاره أن الآليات الإقليمية تضطلع بدور هام في السعي نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وترحب تايلند، بصفتها مناصرا نشطا لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، باشتراك الدول الحائزة للأسلحة النووية في تقديم القرار ٤٣/٦٦ بشأن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في العام الماضي، وتحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على التوقيع على بروتوكول المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

كما نشدد على أهمية إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي لا تشكل وسيلة لتعزيز نزع السلاح الكامل وعدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد الإقليمي فحسب، بل وتضطلع بدور أساسي في مجال تدابير بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية.

ولذلك، ترحب تايلند بمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والمقررعقده في هلسنكي في كانون الأول/ديسمبر، وتشجع جميع الدول الأعضاء من المنطقة على المشاركة الكاملة فيه.

تسلم تايلند بضرورة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بوصفه حقا غير قابل للتصرف، تعترف به معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نثني على الدور المحوري الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز وضمان السلامة والأمن النوويين والضمانات والتحقق، والعلم والتكنولوجيا. وتايلند، بصفتها عضوا في مجلس المحافظين، تتطلع إلى العمل عن كثب مع المجتمع الدولي في تعزيز السلامة والأمن النوويين والضمانات على الصعيد العالمي.

وعلى الصعيد الإقليمي، شرعت تايلند في إنشاء شبكة رابطة أمم جنوب شرق آسيا للهيئات التنظيمية النووية أو السلطات المختصة بهدف تعزيز الأنشطة التنظيمية وزيادة تحسين السلامة والأمن النوويين والضمانات في الرابطة. وستدعم هذه الشبكة أيضا هدف الرابطة المتمثل في إبقاء جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وستسهم في تحقيقه. وعلاوة على ذلك، ستستضيف تايلند، بالتعاون مع أستراليا، الاجتماع العام الثالث لشبكة ضمانات آسيا والمحيط الهادئ في بانكوك في تشرين الأول/أكتوبر بهدف تعزيز الضمانات النووية في المنطقة.

وختاما، فإن تايلند على اقتناع بأن الاتفاقات المتعددة الأطراف والتعاون أمران أساسيان لتحقيق الهدف العالمي المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وما زلنا نأمل في أن نتمكن، على الرغم من التحديات العديدة الملحة، من إحراز تقدم ملموس في المفاوضات المقبلة وتحقيق النتائج التي ننشدها جميعا.

السيدة كوبريلو (صربيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد صربيا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/67/PV.9). ومع ذلك، أود أن أشدد على النقاط التالية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لبلدي.

إن صربيا تتشاطر الاقتناع بأن مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، بما في ذلك الخطر المتزايد لحصول جهات فاعلة من غير الدول وخاصة الجماعات الإرهابية والإرهابيين على هذا النوع من الأسلحة، تمثل التحدي الأكبر الذي يواجه السلام والأمن الدوليين اليوم. وبلدي طرف في جميع الصكوك والمبادرات الدولية ذات الصلة في هذا المجال، وهو يركز أنشطته على التنفيذ الكامل لالتزاماته الدولية وتحسين القدرات العامة من أجل مكافحة هذه التهديدات.

وقد كان نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ إسهاما كبيرا في تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، وهو يؤكد مجددا أن المعاهدة تمثل حجر الزاوية لنزع السلاح النووي. واعتماد وثيقته الختامية ((NPT/CONF.2010/50 (Vol I) بتوافق الآراء قد أظهر بشكل واضح الالتزام السياسي المتجدد لأطراف معاهدة عدم الانتشار بغايات وأهداف المعاهدة. وكان ذلك إنجازا تاريخيا حقيقيا، ولكن ينبغي تكثيف الجهود المشتركة من أجل ترجمة استنتاجات وتوصيات المؤتمر إلى نتائج حقيقية وملموسة.

والدورة الجديدة لعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار تمثل فرصة هامة لتقييم الإنجازات العملية في تنفيذ خطة العمل التطلعية للمعاهدة لعام ٢٠١٠ ولتحديد سبل تعزيز التقدم في النهوض بالركائز الثلاث للمعاهدة ذات الصلة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وروح المرونة والوفاق التي تجلت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ هي السبيل إلى تيسير المضي في طريق النجاح في عام ٢٠١٥ أيضا.

وتتمثل عقبة خطيرة أمام تنفيذ التدابير المنصوص عليها في خطة العمل في استمرار الجمود في أعمال مؤتمر نزع السلاح، والذي يتعين التغلب عليه من خلال إظهار أن هناك إرادة سياسية واضحة لدى جميع الدول الأعضاء. وبلدي يولي أهمية خاصة للبدء مبكرا في مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وصربيا ملتزمة بمواصلة الوفاء بالتزاماتها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي تعتبرها صكا حيويا لتحقيق هدفنا النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وقد اتخذت صربيا تدابير تشريعية وتنظيمية وغيرها من التدابير على نطاق واسع بهدف تعزيز تنفيذ المعاهدة، بما في

ذلك اعتماد قانون للحماية من الإشعاع المؤين والأمن النووي في عام ٢٠٠٩. وهو ينص على إنشاء وكالة تنظيمية مستقلة للحماية من الإشعاع والسلامة النووية، والتي تعمل بكامل طاقتها منذ عام ٢٠١٠.

كما أننا نتعاون بصورة نشطة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن خلال مشروع فريد، جرى تنفيذه بمساعدة شركائنا الدوليين، من أجل إعادة الوقود النووي المستنفد من معهد فينتشا للعلوم النووية إلى الاتحاد الروسي، بوصفه بلد المنشأ، انضمت صربيا إلى مجموعة البلدان التي لم يعد هناك يورانيوم مخصب في أراضيها. ومن خلال مشروع وقف التشغيل النووي لمعهد فينتشا، أسهمت صربيا بطريقة عملية في الجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية.

لا يزال بلدي يولي أهمية كبيرة للوفاء بالتزاماته بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ويضطلع بالعديد من الأنشطة بهدف تحسين تشريعاته ومعاييره وممارساته في هذا الصدد. وفي أوائل هذا العام، قدمت صربيا تقريرها الوطني المستكمل عن التدابير المتخذة من أجل تنفيذ هذا القرار. وفي نيسان/أبريل، اعتمدت الحكومة الصربية خطة عمل وطنية من أجل تنفيذ القرار خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وصيغت الوثيقة بالتعاون مع خبراء من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وشارك ممثلون لجميع الوزارات والوكالات الحكومية المعنية في إعدادها.

وتنص الوثيقة، في جملة أمور، على إنشاء فريق عامل لرصد وتحسين تنفيذ خطة العمل الوطنية ولتنسيق الأنشطة الوطنية في هذا الصدد. وصربيا هي أول بلد في المنطقة عموما يعتمد خطة عمل وطنية، وستواصل تحسين الأطر الإدارية والتنظيمية من أجل التنفيذ الشامل والفعال للقرار، وكذلك للضمانات والمعايير المادية والتقنية ذات الصلة.

ووجود نظام سليم لمناهضة التجارب النووية هو أحد الشروط المسبقة الرئيسية لتحقيق رؤيتنا المشتركة لعالم خال من الأسلحة النووية. وقد صدقت صربيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ٢٠٠٤، ولا تزال ملتزمة بأهدافها التزاما راسخا. واتصال العديد من الإجراءات الـ ٦٤ الواردة في خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ اتصالا مباشرا بمعاهدة حظر التجارب يؤكد استمرار قيمة المعاهدة وأهميتها في إطار الجهود الدولية العامة الرامية إلى تعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح.

وعلى الرغم من أننا شهدنا في السنوات الأخيرة تقدما هاما صوب تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ بعد. وصربيا ترحب بالبيان الوزاري المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري السادس الذي عُقد دعما للمعاهدة في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر. وهي تؤمن إيمانا راسخا بأن دخول معاهدة الحظر الشامل حيز النفاذ من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز السلم والأمن العالميين، وأنه ينبغي ألا ندخر وسعا لضمان حدوث ذلك. وفي هذا السياق، فإنها تشجع بقوة جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما دول المرفق ٢، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، من المهم بصورة خاصة مواصلة الالتزام بالوقف الاختياري للتفجيرات النووية التجريبية، على أن يكون مفهوما أنه لا يمثل بديلا للالتزامات القانونية الشاملة الناشئة عن المعاهدة.

وصربيا تؤيد العمل الجدير بالثناء للأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإنشاء نظام فعال للرصد يتمتع بقدرات ذات مصداقية للمراقبة والكشف. وهي تعتقد أنه ينبغي النظر إلى الجهود المبذولة في هذا الاتجاه باعتبارها إسهامات هامة في بناء الثقة

وتوسيع نطاق الدعم للمعاهدة، مع أخذ الفوائد العلمية والعملية للتطبيقات المدنية، مثل الإنذار المبكر بأمواج تسونامي والكوارث الطبيعية، في الاعتبار. وبذل مزيد من الجهود لتحسين نظام التحقق هو أفضل استثمار لمستقبل المعاهدة.

وصربيا ترحب بمبادرة الأمين العام لتنظيم الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بمكافحة الإرهاب النووي على هامش المناقشة العامة للدورة السابعة والستين للجمعية العامة، مع التركيز على تعزيز الإطار القانوني.

يؤدي التنفيذ الفعال للصكوك المتعددة الأطراف الرامية إلى منع الإرهاب النووي ومكافحته وتعزيز أمن المواد والتكنولوجيات النووية، وتعزيز التعاون الإقليمي، واتخاذ تدابير مراقبة وطنية صارمة، دورا محوريا فيما يخص معالجة تلك التحديات بشكل شامل. إن صربيا مستعدة للقيام بدور فعال في هذا الصدد.

السيد فروتا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة، أود أن أهنئ الرئيس وأعضاء المكتب على تولي مهماتهم الهامة. وأؤكد لهم دعم رومانيا الكامل وهم يوجهون مناقشاتنا خلال الأسابيع المقبلة.

إن رومانيا تؤيد البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/67/PV.9)، وأود أن أطلع الممثلين على بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تتيح اللجنة الأولى الفرصة مرة كل سنة لتبادل الآراء بشأن الحالة الراهنة فيما يخص مسائل الأمن الدولي، وعلى وجه التحديد بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وكذلك المسائل الأخرى ذات الصلة بالأسلحة النووية. ويتشاطر وفد بلدي القلق إزاء عدم إحراز تقدم بشأن ترتيبات نزع السلاح، لا سيما الجمود الحاصل في مؤتمر نزع السلاح. إننا شأن الوفود الأخرى، نعتقد أيضا أن المجتمع الدولي بأسره يتشاطر المسؤولية عن تحقيق نتائج ملموسة وتحقيق الهدف المشترك المتمثل في جعل التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية أقرب إلى التحقيق على أرض الواقع.

إننا نؤيد جميع المبادرات الرامية إلى مساعدة مؤتمر نزع السلاح على الوفاء بولايته، والاتفاق على برنامج عمل والشروع في المفاوضات بشأن البنود المدرجة في جدول أعماله، ولا سيما معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ومن دواعي سرورنا أن نسمع، أثناء مناقشة الفريق الرفيع المستوى التي جرت بعد ظهر يوم الاثنين، أنه لا يمكن لأي مقترح من المقترحات المقدمة إلى اللجنة الأولى خلال هذا العام، أن يعرض للخطر دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة الخاصة بمسائل نزع السلاح.

ولا تزال رومانيا ملتزمة التزاما قويا بآليات فعالة لنزع سلاح وعدم الانتشار على الصعيد المتعدد الأطراف، وبالتالي فإننا نعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أساس نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونعتبر النتائج الناجحة التي حققها المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، توجها إيجابيا لمستقبل النظام. وسيمهد الالتزام العام بالتنفيذ الكامل لأحكام خطة العمل، الطريق للمزيد من التعزيز لتدابير نزع السلاح النووي.

ويكمن التحدي، بطبيعة الحال، في تحويل أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، إلى واقع ملموس، وبالتالي ضمان ثقة طويلة الأمد في فعالية النظام. خلال العام الماضي، شهدنا نجاح عقد الدورة الأولى للجنة التحضيرية لدورة استعراض جديدة. إننا نتطلع إلى احتفاظ الدورة الثانية للجنة التحضيرية بالرغبة في إحراز التقدم، والتي سادت عقب الاختتام الإيجابي للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وتظل المناقشات المتعلقة بالتطورات الحاصلة في الشرق الأوسط ذات

أهمية، ونحن نرحب بالجهود المبذولة الرامية إلى عقد مؤتمر بخصوص منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة المقبلة.

وعلى المجتمع الدولي بأسره أن يتصرف بحزم من أجل زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار. وتشمل هذه المهمة على وجه التحديد تنفيذ الوكالة الدولية للطاقة الذرية للضمانات الشاملة وللبروتوكول الإضافي. ويتعين على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تكون مزودة بالموارد اللازمة للوفاء بولايتها، والأهم من ذلك، أن تستفيد من الدعم السياسي لجميع دولها الأعضاء، من أجل أن تضطلع بمهامها وفق أعلى المعايير المهنية. إن دور الوكالة فيما يخص تنفيذ الركيزة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المتمثلة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، دور حاسم، خصوصا من خلال برامج تعاونها التقني.

شاركت رومانيا في آذار/مارس من هذا العام في مؤتمر قمة الأمن النووي الناجح المعقود في سول، حيث أتيحت لها الفرصة لتأكيد التزامها بأهداف الأمن النووي من جديد. ونرحب بالإسهامات الملموسة لجميع المشاركين في اتجاه التنفيذ الكامل لخطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر القمة السابق، المعقود في واشنطن العاصمة، ونحن نتطلع إلى مواصلة الانخراط في هذه العملية، وتقييم التقدم المحرز في مؤتمر القمة المقبل في غضون عامين. ويحدونا الأمل في استمرار تأطير بعض الجهود المحددة الرامية إلى ضمان تحقيق بعض التوازن بين النهضة النووية والعواقب والدروس المستفادة من حادثة فوكوشيما، والمناقشات المستقبلية وتزويد التقييمات بالمعلومات عن الصلة بين الأمن والأمان النوويين.

إن رومانيا تؤيد البيان الوزاري المشترك الصادر عن أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي صدر في أواخر الشهر الماضي، وتؤيد بقوة بدء نفاذ المعاهدة. وهذه خطوة هامة نحو تحقيق نزع السلاح النووي وتعزيز نظام عدم الانتشار. ويسعدنا رؤية تزايد عدد التصديقات باستمرار، لا سيما مع مصادقة إندونيسيا بوصفها دولة مدرجة في المرفق الثاني، مما يشير إلى تحقيق تقدم هام في اتجاه دخول المعاهدة حيز النفاذ. في نفس السياق، فإننا نرحب بتصديق غواتيمالا وشجعنا البيانان اللذان ألقاهما العراق وتايلند في ٢٧ أيلول/سبتمبر.

إن رومانيا تؤيد باستمرار الجهود التي تبذلها اللجنة التحضيرية التابعة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في فيينا، من أجل إنشاء آلية تحقق خاصة بالمعاهدة. وكخطوة ملموسة في هذا الصدد، استضافت رومانيا حلقة عمل لتقييم مركز البيانات الوطني، في بوخارست في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بهدف زيادة الوعي بالدور الهام الذي تضطلع به المعاهدة. إن حلقة العمل التقييمية، التي نظمتها الأمانة التقنية المؤقتة والحكومة الرومانية، أتاحت منبرا لخبراء مراكز البيانات الوطنية من جميع مناطق العالم لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، فيما يخص الاضطلاع بمسؤولياتهم الخاصة بالتحقق، وتقديم التعليقات إلى الأمانة التقنية المؤقتة بشأن جميع جوانب البيانات والمنتجات والخدمات التي يتعاملون معها في خضم أنشطتهم الحالية.

ولا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل، ونحن نتطلع إلى فرص للمشاركة بطريقة مرنة وبناءة بشأن مسائل من قبيل الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، وضوابط التصدير، ودورات الوقود النووي المتعددة الأطراف، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية وتحقيق عالمية البروتوكول الإضافي، وتطبيق أعلى المعايير المشتركة فيما يخص الأمن والأمان النوويين. وبطبيعة الحال، ثمة أيضا مسائل أخرى. وبالنسبة لنا، فإن وفد بلدي على استعداد للعمل مع جميع الوفود بشأن تلك المسائل.

السيدة الأدهمي (العراق): يود وفد بلدي أن يتقدم بالشكر لإتاحة الفرصة له لإلقاء بيانه تحت بند الأسلحة النووية، ويضم صوته للبيان الذي ألقاه مندوب إندونيسيا

بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومندوب مصر بالنيابة عن المجموعة العربية. ويود وفد بلدي تسليط الضوء على الجهود التي يبذلها العراق منذ عام ٢٠٠٣ في مجال حظر الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، التي لا تزال تشكل تهديدا جديا للإنسانية، وقد حرصت حكومة بلدي على انتهاج طريق جديد فيما يخص التعامل مع المجتمع الدولي، قائم على بناء وتعزيز الثقة والشفافية بما يسهم في استعادة العراق لمكانته الدولية الطبيعية التي كان يتبوأها قبل صدور قرار مجلس الأمن الدولي ٦٦١ (١٩٩٠).

يؤمن وفد بلدي بأهمية تعزيز عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما يؤكد ضرورة دعم جهود المجتمع الدولي لتسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وهما معاهدتان تعتبران من الاتفاقيات الرئيسية في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار النوويين.

لقد اتخذت حكومة بلدي عددا من الخطوات والإجراءات الوطنية على الصعيدين التشريعي والتنفيذي لمنع الانتشار ونزع السلاح النوويين، وأسلحة الدمار الشامل الأخرى من خلال الانضمام إلى الاتفاقيات ذات الصلة وتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي الإشارة إلى موافقة مجلس النواب العراقي على البروتوكول الإضافي النموذجي الملحق بنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيه من هذا العام.

وانطلاقا من إيمانه بأن المعاهدة هي إحدى الركائز الأساسية لضمان تحقيق الأمن الدولي وعدم الانتشار، فقد وقّع العراق على المعاهدة في ١٩ آب/أغسطس من عام ٢٠٠٨. وشارك مؤخرا في الاجتماع الوزاري السادس الرفيع المستوى الذي انعقد في أيلول/سبتمبر الماضي في نيويورك لتسهيل دخول المعاهدة حيز النفاذ، بوفد برئاسة معالي وزير الخارجية، الذي أدلى ببيان أعرب فيه عن تأييد العراق للبيان الوزاري المشترك الصادر عن الاجتماع، مشيرا إلى قرب مصادقة العراق على المعاهدة.

ويود وفد بلادي اليوم، أن ينقل من خلالكم موافقة مجلس النواب العراقي في ٩ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، على انضمام العراق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبهذا فقد أوفى العراق بالالتزامات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٩٥٧ (٢٠١٠). وبهذه المناسبة يدعو وفد بلادي إلى الاستمرار في الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال، ويحث الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى الإسراع بالانضمام إليها بهدف الإسراع بدخولها حيز النفاذ من أجل تحقيق الأهداف المنشودة منها، وبما يجنب العالم الأخطار الكارثية لهذه الأسلحة. وفي السياق ذاته، يود وفد بلادي الإعراب عن ترحيبه بانضمام إندونيسيا إلى المعاهدة.

ولا يفوتني أيضا أن أتقدم بالشكر إلى حكومة كازاخستان على جهودها في تنظيم المؤتمر الدولي المعنون ”الانتقال من حظر التجارب النووية إلى عالم خال من الأسلحة النووية“ الذي عقد في العاصمة أستانا في آب/أغسطس ٢٠١٢. ويعرب وفد بلادي عن تأييده للمبادرة التي أطلقها فخامة الرئيس، نور سلطان نزاربابيف، رئيس كازاخستان خلال المؤتمر.

السيد لاغنر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): للأسلحة النووية القدرة على قتل الملايين، بل البلايين من الأشخاص. ولها آثار لا يمكن التحكم بها زمانا ولا مكانا. ويسبب استخدام هذه الأسلحة بأي شكل أو طريقة كانت، أضرارا شديدة للحياة على هذا الكوكب في الأجل الطويل. وعليه، فإن من الضروري وضع صكوك دولية أقوى وأكثر فعالية بشأن حظر استخدام الأسلحة النووية والقضاء عليها، شأنها شأن أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. غير أن هذا التقدم لا يزال غير كاف. فلا تزال الآلاف من الأسلحة النووية تنتشر اليوم، ولا يزال عدد كبير منها في مستوى عال من التأهب، وهو جاهز للإطلاق في دقائق معدودة فحسب. وعليه، تشعر سويسرا بالقلق إزاء الحالة المتعلقة بنزع السلاح النووي، وخصوصا جراء عدم إحراز مزيد من التقدم نحو إجراء المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي على مدى السنوات الأخيرة. وفي حين يشكل نزع السلاح النووي أولوية رئيسية بالنسبة للجمعية العامة وآلية نزع السلاح التابعة لها، فقد فشل مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى هذا العام في بدء المفاوضات.

وسويسرا قلقة بشكل خاص إزاء وضع خطط أو نظم جديدة للأسلحة في ذلك الصدد. ويشير هذا إلى أن الدول المسلحة نوويا تعتزم الحفاظ على قدراتها النووية على مدى العقود القادمة. ويثير هذا الوضع تساؤلات أساسية بشأن استعداد تلك الدول للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نرى أنه ينبغي ألا تُبنى المنظومة الأمنية للقرن الحادي والعشرين على تلك الأسلحة ذات الطابع اللاإنساني والعشوائية. ويجب التفكير في وضع مفهوم جديد للأمن العالمي.

وعليه، فإننا ندعو إلى تجديد الالتزام بنزع السلاح، وخاصة من قبل الدول الحائزة لأكبر الترسانات. وتقع على عاتق الولايات المتحدة وروسيا مسؤولية خاصة إزاء بدء جولة جديدة من المفاوضات بشأن إجراء تخفيضات أكبر لترسانتيهما، وينبغي أن يشمل ذلك التخفيض جميع أنواع الأسلحة النووية، الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، المنشورة منها وغير المنشورة على حد سواء. وهذه خطوة ضرورية لكفالة اتخاذ الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية خطوات مماثلة. وفي غضون ذلك، ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الكف عن زيادة وتسريع برامج أسلحتها النووية، فضلا عن تحديث تلك النظم.

وفي سبيل إحراز تقدم نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، فإن من المهم الوفاء الكامل بالالتزامات المتعاقد عليها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وخاصة الخطوات العملية الـ ١٣ التي اعتمدت في عام ٢٠٠٠، بالإضافة إلى تدابير نزع السلاح المبيّنة في خطة العمل لعام ٢٠١٠. وأود أن أؤكد على التزام سويسرا باتباع نهج تدريجي عبر تقديم المثالين العمليين التاليين.

أولا، ستواصل سويسرا دعمها للمشروع الذي تضطلع به المنظمة غير الحكومية ”مشروع بلوغ الإرادة الحاسمة“ المعني برصد تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠. ويتمثل هدفنا في تزويد الدول الأطراف بالمعلومات الحقيقية التي يسهل الوصول إليها بشأن التطورات الهامة في تنفيذ الخطة. وسيتاح النشر المتوقع لتلك المعلومات في عام ٢٠١٣ قبل الدورة الثانية للجنة التحضيرية المقرر عقدها في جنيف في أيار/مايو المقبل.

ثانيا، تواصل سويسرا، بصفتها منسقة لمجموعة إلغاء حالة التأهب لعام ٢٠١٢، جهودها الرامية إلى دعم تخفيض درجة الاستعداد التعبوي للأسلحة النووية. وفي رأينا أن الاحتفاظ بتلك الأسلحة على مستوى عال من التأهب يتناقض مع الجهود الجارية بهدف تخفيض دور تلك الأسلحة وعددها. ونعتزم لذلك السبب، أن نقدم – بالاشتراك مع شيلي وماليزيا ونيجيريا ونيوزيلندا – نسخة مستكملة من القرار ٧١/٦٥ المعنون ”تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية“ وقد دعا المجتمع الدولي مرارا وتكرارا، وبأغلبية ساحقة، إلى اتخاذ مزيد من الخطوات العملية في هذا المجال، فضلا عن دعوة الدول النووية إلى التخلي عن مواقف الحرب الباردة هذه. وقد عقد في هذا السياق، حدث جانبي بالأمس

لعرض دراسة جديدة أعدها اثنان من الخبراء، وتركز على زوايا جديدة فيما يتعلق بإلغاء حالة تأهب الأسلحة النووية.

وتواصل سويسرا أيضا مبادراتها المختلفة الرامية إلى نزع الشرعية عن الأسلحة النووية باعتبارها خطوة تمهيدية نحو الوصول إلى صكوك إضافية ملزمة قانونا بشأن نزع السلاح النووي. وتعتزم سويسرا – بناء على الاعتراف من جانب الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠ بالعواقب الوخيمة لأي استخدام للأسلحة النووية، علاوة على البيان المشترك الذي أُدلي به باسم ١٦ دولة في الدورة الأولى للجنة التحضيرية – المضي قدما بالجهود مع الدول من جميع أنحاء العالم بهدف إبراز الأثر الإنساني للأسلحة النووية.

ونشعر بالارتياح إزاء زيادة الاهتمام بالبعد الإنساني لنزع السلاح النووي من جانب الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وسويسرا مقتنعة بأن من شأن التوصل إلى فهم أفضل للأثر الإنساني للتفجيرات النووية، أن يمهد الطريق أمام عملية متعددة الأطراف لحظر الأسلحة النووية، استنادا إلى طابعها التدميري العشوائي واللاإنساني.

إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي هدفان مترابطان ترابطا لا ينفصم. وما دامت بعض الدول تمتلك أسلحة نووية، فإن دولا أخرى ستسعى للحصول عليها. وهذا الترابط الوثيق سبب آخر يدعو سويسرا للقلق إزاء حالات الانتشار التي لم تُحل. وفي الواقع، فإن أي انتشار للأسلحة النووية من شأنه أن يشكل تهديدا خطيرا على السلم والأمن.

تقع على عاتق جميع الدول، سواء أكانت أطرافا في معاهدة عدم الانتشار أم لا، مسؤولية الامتناع عن القيام بأي شيء من شأنه أن يضعف نظام عدم الانتشار. والثقة عنصر حاسم. فهي التي يجب أن يستند إليها هذا النظام البالغ الأهمية، ويجب أن تسود بين الدول. ونحن بحاجة أيضا إلى تعزيز التعاون الدولي، لا سيما فيما يتعلق بالأمن النووي. وفي حين نرحب بما تم التوصل إليه في مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٢ في سول من الالتزام بتعزيز الأمن النووي، فإننا ما زلنا مقتنعين بأن هذه العملية ينبغي ألا تغطي المواد الانشطارية المدنية فحسب، بل العسكرية أيضا.

وتأسف سويسرا لعدم حدوث تطورات إيجابية في مختلف مسائل الانتشار المعلقة، التي تشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي منذ عدة سنوات. وما زلنا نؤمن بأن هذه التحديات لا يمكن حلها إلا بالوسائل الدبلوماسية. ويتطلب ذلك احترام القانون الدولي، بما في ذلك القرارات ذات الصلة.

وفي هذا السياق، نحث جميعَ البلدان، وخاصة تلك التي لديها أنشطة نووية كبيرة، التي لم تقم بعد بإبرام بروتوكول إضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإنفاذه، على أن تفعل ذلك. كما ندعو جميع الدول، لا سيما تلك المدرجة في المرفق ٢، إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونشيد بإندونيسيا وغواتيمالا لتصديقهما على هذا الصك في هذا العام. بيد أن ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود إذا أُريد للمعاهدة أن تدخل حيز النفاذ.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أنه من أجل ضمان بقاء نظام عدم الانتشار وإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية، نحن بحاجة إلى تنفيذ القرار المتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونحن ندعم دعما كاملا ما يبذله الميسر الفنلندي من جهود لعقد مؤتمر في هلسنكي في كانون الأول/ديسمبر بغية النهوض بإنشاء منطقة من هذا القبيل، ونثني على تلك الجهود.

السيدة بانكهيرست (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): نيوزيلندا ملتزمة التزاما قويا بالجهود الرامية إلى تخليص العالم من الأسلحة النووية. ويستند موقفنا الثابت والدائم من نزع

السلاح النووي وعدم الانتشار إلى إيماننا القوي بأن الأسلحة النووية لا تجعل العالم مكانا أكثر أمانا.

وما زالنا نعتقد اعتقادا جازما بأن الضمان الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى هو القضاء الكامل والشامل عليها. ولقد كان ذلك بالتأكيد المقصد من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويجب أن يظل هدفنا الشامل. والاتفاق على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ لم يكن اتفاقا على حيازة الأسلحة النووية إلى الأبد.

ويسر نيوزيلندا أن تعمل مع ائتلاف البرنامج الجديد على إحراز المزيد من التقدم بشأن نزع السلاح النووي، ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل السويد بالنيابة عن الائتلاف (انظر A/C.1/67/PV.9). وكما لاحظ الممثل السويدي، فإن مشروع قرار ائتلاف البرنامج الجديد يعالج عددا من مسائل نزع السلاح النووي التي لا بد من إحراز تقدم فيها من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وتقدم الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (vol.I)) خطة عمل في هذا الصدد، وتنطوي على إمكانية إحراز تقدم حقيقي صوب تحقيق هدفنا. وإذا أريد لهذه الإمكانية أن تتحقق بالكامل، فإن على جميع الدول، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تنفذ بالكامل جميع الواجبات والالتزامات التي قُطعت في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك في مؤتمراتها الاستعراضية.

كما يسر نيوزيلندا أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به بالأمس ممثل سويسرا باسم مجموعة إلغاء حالة التأهب (انظر A/C.1/67/PV.9). ومما يثير عميق القلق لدى نيوزيلندا أن أعدادا كبيرة من الأسلحة النووية لا تزال اليوم في حالة استعداد قصوى. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على العمل على تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات أسلحتها النووية. وليس من شأن هذا الإجراء أن يحقق فوائد أمنية فورية فحسب، لكنه سيعود أيضا بمنافع جمة من خلال الحد من دور الأسلحة النووية في بعض السياسات الأمنية الوطنية.

سيشكل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة مهمة نحو عالم خال من الأسلحة النووية. ونشارك الآخرين في الترحيب بالتصديقات والتوقيعات الأخيرة على المعاهدة، لا سيما من جانب إندونيسيا، بوصفها بلدا من بلدان المرفق ٢. ويسرنا أن ننضم إلى أستراليا والمكسيك في تشجيع اعتماد مشروع قرار بشأن المعاهدة يعترف بأهميتها في إطار جهودنا الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وما زلنا نناشد جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما دول المرفق ٢ المتبقية، أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

ولطالما كان من رأي نيوزيلندا أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي عمليتان متعاضدتان تتطلبان اتخاذإجراءات عاجلة على كلتا الجبهتين. وما زلنا ندعو جميع الدول إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للوفاء بواجباتها في إطار عدم الانتشار.

إن المناطق خالية من الأسلحة النووية دليل ساطع على الإرادة الجماعية القوية التي توجد على الصعيد الإقليمي من أجل تخليص العالم من الأسلحة النووية. وتسهم المناطق الخالية من الأسلحة النووية إسهاما قويا في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على حد سواء. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الرامية إلى تعزيز المناطق القائمة وإنشاء مناطق جديدة في أنحاء العالم الأخرى.

وتشيد نيوزيلندا بالجهود التي يبذلها وكيل الوزارة ياكو لايافا بصفته ميسر مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتتطلع إلى عقد المؤتمر.

ويسر نيوزيلندا أن تقدم مرة أخرى في هذا العام، إلى جانب البرازيل، مشروع القرار الذي يقدم مرة كل سنتين بعنوان ”المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة“. لقد اعتُمدت القرارات المماثلة بأغلبية ساحقة في الماضي، وشارك في تقديمها عدد كبير من الدول، ونتطلع إلى نتائج أقوى في هذه السنة.

لا مكان للأسلحة النووية في عالم اليوم. وقد أقر المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بأن الآثار المترتبة عن أي استعمال للأسلحة النووية ستكون كارثية. وما من دولة يمكن أن تكون في مأمن من آثارها المدمرة. ويسرنا أن نعلن تأييدنا للبيان المشترك الذي سيدلي به ممثل سويسرا بشأن هذه المسألة في وقت لاحق من مناقشتنا.

وبالنظر إلى أن وجود الأسلحة النووية يعرض حياة جميع شعوبنا وأسباب معيشتها للخطر الداهم، فإن من الصائب تماما أن تكون مسألة الأسلحة النووية في صميم جدول أعمال الأمم المتحدة، وقد ظلت كذلك بالفعل منذ إنشائها. وتدعو نيوزيلندا إلى تسريع الجهود نحو تحقيق عالم يكون أكثر أمنا للجميع بخلوه من الأسلحة النووية.

السيد كانغ ميونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

منذ عام ١٩٤٥، سنة ولد أول سلاح نووي من مشروع مانهاتن، تعيش البشرية في خوف واضطرابات. تصر القوى العظمى على ضرورة حيازتها للأسلحة النووية لأسباب أمنية، لكن الجنس البشري لن يكون أبدا بمنأى عن خطر المحرقة والدمار ما دامت الأسلحة النووية موجودة.

يتطلع المجتمع الدولي إلى بدء حقبة من السلام الدائم في القرن الحادي والعشرين عن طريق القضاء على الأسلحة النووية ويسعى إلى تحقيق ذلك. لكن الواقع يبين أن القوى العظمى تعتمد على الأسلحة النووية أكثر من أي وقت مضى. جرى تعديل النظرية النووية القائمة على الردع المتبادل إلى نظرية الضربة النووية الوقائية، وأصبح التهديد النووي المتزايد دوما أكثر بروزا.

أجبرت العدالة في العلاقات الدولية على الصمت، ولا تتناول المناقشات والحوارات بشأن مسائل نزع السلاح في الأمم المتحدة التهديدات والتحديات الحقيقية وإنما تشتتها التأكيدات غير الواقعية على مسائل هامشية. مرة أخرى هذا العام، كان مؤتمر نزع السلاح منقسما على نطاق واسع واختتم دورته بدون التوصل إلى أي نتائج، بالاتفاق على ألا يتفق على المسألة ذات الأولوية. لن يكون تحسس الفروع دون معالجة الأسباب الأساسية سوى إهدار للوقت، ولا يقدم أي حل مناسب ويطيل أمد منازعات لا معنى لها.

إن نزع السلاح النووي هو الأولوية الأولى. إنه الحل المطلق الوحيد لمسألة الانتشار النووي، التي نشأت لأول مرة عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. لدى هذه البلدان التي تعطي الأولوية لعدم الانتشار دافع خفي لتجميد الوضع الراهن، يتسم باحتكار الأسلحة النووية من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية، وإضعاف الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى مستوى الدونية والتبعية. إنها نفس الخدعة التي مارستها الدول الحائزة للأسلحة النووية على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في عام ١٩٦٨ من أجل إغرائها بالانضمام إلى المعاهدة التمييزية بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية واستخدام المادة السادسة كطعم.

في محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح، حددت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بالاشتراك مع بلدان حركة عدم الانحياز، مسألة نزع السلاح النووي باعتبارها المسألة الأساسية للسلم والأمن العالميين، ولا تزال ثابتة في إيلاء الأولوية القصوى لنزع السلاح النووي. ينبغي توجيه نزع السلاح النووي نحو القضاء الكامل والتام على الأسلحة النووية. سينظر إلى سلبية الدول الحائزة للأسلحة النووية في تنفيذ التزاماتها في مجال نزع السلاح – على سبيل المثال، التخفيض التدريجي للأسلحة النووية والالتزام بالضمانات الأمنية المشروطة – باعتباره استهزاء بالدول غير الحائزة للأسلحة النووية ولن يؤدي إلا إلى تعميق عدم الثقة المتبادل.

إن نزع السلاح النووي الكامل والتام – وهو، التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالضمانات الأمن السلبية، وسحب الأسلحة النووية التي نشرتها خارج أراضيها، والقضاء التام على ترسانات أسلحتها النووية – من شأنه أن يلبي توقعات المجتمع الدولي من أجل الوفاء بالتزامات نزع السلاح.

إن العقبة الرئيسية أمام السلام والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية هي السياسة العدائية للولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وللسياسة العدائية للولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جذور تاريخية عميقة. يخطئ البعض الفهم أن الولايات المتحدة تنتهج السلوك المعادي تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب المسألة النووية. في الواقع، إن السياسة العدائية للولايات المتحدة هي التي أدت إلى المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، واستحدثت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الأسلحة النووية لمواجهة التهديد النووي المتزايد دوما من الولايات المتحدة.

قبل ظهور المسألة النووية بفترة طويلة، حددت الولايات المتحدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفها العدو ورفضت الاعتراف بسيادتها، ووضعت الآليات المؤسسية والقانونية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وارتكبت علنا الهجمات العسكرية والتهديدات النووية الرامية إلى القضاء على أيديولوجية ونظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتواترت العقوبات الاقتصادية والضغوط الدولية من أجل عزل وخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

واختارت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية امتلاك رادع نووي لا لأنها تسعى إلى تحقيق ما يسمى بالطموح النووي أو تريد مقايضته بشئ ما، بل لأننا مضطرون لمواجهة تحركات الولايات المتحدة التي تهدف إلى القضاء على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد ولى العهد الذي كانت تهدد فيه الولايات المتحدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالقنبلة الذرية. إن قوة الردع النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي من أجل الدفاع عن النفس وهي تشكل ضمانا يعول عليه لمنع الحرب وكفالة السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وإذا أبدت الولايات المتحدة الشجاعة من خلال الأعمال عن طريق سحب سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والإسهام بالتالي في تحقيق السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستكون على استعداد في أي وقت لتحسين العلاقات الثنائية على أساس مبادئ احترام السيادة والمساواة والمنفعة المتبادلة.

ويريد المارشال الموقر كيم جونغ أون فتح صفحة جديدة لتطوير العلاقات مع البلدان الصديقة، دون التفات إلى الماضي. وإذا واصلت الولايات المتحدة اتباع سياستها العدائية التي عفا عليها الزمن على الرغم من حسن النية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن حيازة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للسلاح النووي لن تنفك تستمر وتتطور.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يضيف بضع كلمات في ما يتعلق بالبيانات التي أدلى بها في وقت سابق اليوم في

هذه المناقشة المواضيعية. يرفض وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تماما البيان الذي أدلى به وفد كوريا الجنوبية لأنه لا يستحق حتى الملاحظة العابرة، إذ ليس لكوريا الجنوبية حق سيادي وهي رهن إشارة الولايات المتحدة. انتخبت كوريا الجنوبية اليوم لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن، وهو ما كان من المستحيل لولا موافقة ومساندة الولايات المتحدة. إن البلدان التي تمارس الاستقلال والسيادة الحقيقيتين يستمع إليها باحترام، وإلا فإنه سيتم تجاهلها. تملك جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية صفة الدولة الحائزة بشكل كامل للأسلحة النووية، في حين أن كوريا الجنوبية تابع للولايات المتحدة.

وقال بعض الممثلين الأوروبيين، مثل ممثلي فرنسا وهولندا، في بياناتهم أنه ينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخلى عن برنامجها النووي. هذه هي المرة الخامسة التي أمارس فيها حق الرد، وأكرر مرة أخرى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمتلك رادعا نوويا لمواجهة التهديدات النووية للولايات المتحدة. إنه تدبير من تدابير الدفاع عن النفس. ولا علاقة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالوكالة الدولية للطاقة الذرية أو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأنها ليست طرفا في أي منهما. وفي ما يتعلق بتخصيب اليورانيوم وإنشاء مفاعل ماء خفيف، فإنهما للاستخدام السلمي للطاقة النووية.

لدي نصيحة لتلك البلدان التي لها رأي منحاز تجاه المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. قبل قول أي شيء عن تخلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن برنامجها النووي، ينبغي لها أن تحث الولايات المتحدة على الامتناع عن ترهيب البلدان الصغيرة بأسلحتها النووية. إذا لم تكن لديها الجرأة على قول ذلك، فمن الأفضل لها أن تلتزم الصمت، لأن قيامها بخلاف ذلك من شأنه أن يفسر بأنه إطراء للولايات المتحدة.

السيدة تشات (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): تشعر كندا بالارتياح لتبادل الآراء البناء إلى حد كبير في اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، الذي عقد في فيينا في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو. في أعقاب النتيجة التوافقية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، كان من المهم أن تبدأ دورة الاستعراض الحالية بدون التأخيرات الإجرائية التي عانى منها بدء دورة الاستعراض الأخيرة. ولذلك، نود أن نعرب عن تقديرنا للرئاسة الأسترالية للجنة التحضيرية، السفير بيتر ولكوت، على قيادته والمشاورات واسعة النطاق التي أجراها قبل الاجتماعات وطوالها. وكما ذكرت كندا في دورة اللجنة التحضيرية، نعتقد أن تعزيز الحوكمة والمساءلة ما برحا يمثلان أولوية يمكن تناولها على نحو مفيد في دورة الاستعراض الحالية.

إن كندا تعتبر أن الانتشار النووي يشكل أكبر تهديد للاستقرار والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، يساور كندا بالغ القلق إزاء ثلاث حالات من حالات عدم الامتثال الصارخ لالتزامات عدم الانتشار النووي. لا يمكن تفسير برنامج إيران النووي إلا على أنه محاولة لامتلاك قدرات على صنع الأسلحة النووية. تتجاهل إيران عمدا المتطلبات والالتزامات المفروضة عليها من جانب مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية. من شأن عدم الامتثال هذا للقانون الدولي وعدم احترام التزاماتها المتعلقة بالضمانات أن يقلل من أهمية العمل المنجز لكفالة الاستخدام المأمون والآمن بل وقبل كل شيء السلمي للطاقة النووية.

وندعو إيران وكوريا الشمالية وسوريا بأقوى العبارات إلى الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي لحل المسائل المعلقة بشأن أنشطتهما النووية بهدف العودة إلى الامتثال الكامل. فالمساءلة والشفافية وحدهما هما اللذان سيساعدان على طمأنة المجتمع الدولي.

وإلى جانب معالجة حالات عدم الامتثال هذه، لا يزال هناك عمل لم يُنجز لتعزيز الصكوك الرئيسية. أولا، على الرغم من الدعم القوي لقرار الجمعية العامة ٤٤/٦٦ الذي قدمته كندا في عام ٢٠١١، أخفق مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى في التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل يتضمن التفاوض لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وستقدم كندا مشروع قرار خلال هذه الدورة يهدف إلى متابعة الدعوة الواردة في قرار عام ٢٠١١ إلى الجمعية العامة للنظر في الخيارات المتاحة للتفاوض بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. ونرحب بتأييد جميع الوفود في هذا الجهد حتى يتسنى لنا البدء في الأعمال الموضوعية وقطع خطوات أخرى على طريق عدم الانتشار النووي ونزع السلاح.

من الأقوال المأثورة للممثلة الكوميدية كارول بيرنيت أن ”المأساة قد تتحول إلى ملهاة بمرور الزمن“. وإنها حقا لمأساة أن المنتدى العالمي المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات عدم الانتشار ونزع السلاح غير قادر على الاتفاق على برنامج عمل وتنفيذه. وفشل المؤتمر في القيام بذلك سنويا منذ عام ١٩٩٨ قد لا يكون ملهاة حتى الآن، ولكن من المؤكد أنه يدعو إلى السخرية. وقد كان ترؤس كوريا الشمالية لتلك الهيئة لنزع السلاح أمرا منافيا للمنطق أيضا.

(تكلمت بالفرنسية)

كما أن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لا يزال هدفا بعيد المنال. وبينما اتخذت دولة المرفق ٢ إندونيسيا خطوة تستحق كل ترحيب بالتصديق على المعاهدة في شباط/فبراير، لا تزال هناك ثماني دول يجب أن تصدق عليها ليتسنى دخولها حيز النفاذ. وكان من دواعي سرور كندا أن اشتركت في استضافة اجتماع وزاري لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل في ٢٧ أيلول/سبتمبر على هامش أعمال الجزء الرفيع المستوى من الجمعية العامة. وقد حظي البيان الوزاري المشترك الصادر عن الاجتماع بتأييد ١٠١ دولة. ونهيب بجميع الدول، التي لم تضم صوتها بعد إلى الأصوات المؤيدة على الصعيد الدولي للتنفيذ الكامل للمعاهدة ونظام التحقق الخاص بها، أن تفعل ذلك. ونكرر دعوتنا إلى جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول المتبقية في المرفق ٢، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وكما أعلن وزير خارجية كندا خلال اجتماع أصدقاء معاهدة الحظر الشامل في أيلول/سبتمبر، فإن كندا عقدت في الآونة الأخيرة ترتيبا مع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في فيينا للمساهمة بأحدث المعدات الكندية لتعزيز قدرات المنظمة في مجال التفتيش الموقعي. وسيمكن تقديم هذه المساهمة من خلال برنامج الشراكة العالمية الكندي الذي ينسق مساهمة كندا في الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل. وتضم الشراكة العالمية الآن ٢٤ شريكا دوليا وتنفذ برامج محددة على الصعيد العالمي لتأمين المواد ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل وتدميرها، عندما يكون التدمير ممكنا. ومنذ عام ٢٠٠٢، استثمرت كندا أكثر من ٨٨٠ مليون دولار في برامج على الصعيد العالمي لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل.

وفي مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٢ في سول، مدد رئيس الوزراء هاربر برنامج الشراكة العالمية الكندي حتى عام ٢٠١٨، بتمويل قدره ٣٦٧ مليون دولار. وسيواصل البرنامج، في إطار ولايته الجديدة، إعادة توجيه أنشطته للتصدي لتهديدات الانتشار الناشئة في الأمريكتين وآسيا وأفريقيا والشرق الأوسط.

وختاما، سيواصل وفد بلدي الإسهام في جعل دورة اللجنة الأولى دورة مثمرة وفي إعلاء شأن أولويات كندا.

السيد فاليرو بريسينيو (فترويلا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد جمهورية فترويلا البوليفارية البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل بيرو بالنيابة عن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (انظر A/C.1/67/PV.9).

يرى وفد بلدي أن الافتقار إلى عنصر الإلحاح في ما يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي يمثل أحد دواعي الحيرة والقلق البالغين. فنحن نعيش في عالم يعاني من زيادة حدة التوترات وتصاعد المواجهات ذات الطابع السياسي والعسكري. ونظام العلاقات الدولية الذي ينظم سلوك الدول يتعرض لتهديد مستمر. ويجري تنفيذ تدخلات مسلحة في تجاهل لمجلس الأمن والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وطموحات الهيمنة على العالم التي تراود بعض القوى الإمبريالية مدرجة في جدول الأعمال وتقوض إمكانية المضي نحو إيجاد عالم متوازن ومتعدد الأقطاب يسوده السلام ويخلو من الأسلحة النووية. وتجري صياغة مفاهيم جديدة للحرب الدائمة لتبرير الاحتفاظ بالترسانات النووية وتحديثها، وذلك، على سبيل المثال، من خلال الإشارة إلى إمكانية حصول ما تسمى الدول المارقة على السلاح النووي.

وبعد عقدين من انتهاء الحرب الباردة، لا تزال هناك ترسانات يمكنها تدمير كوكبنا عدة مرات. ولا يزال هناك حوالي ٢٠ ٥٠٠ من الرؤوس الحربية النووية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أكثر من ٥ ٠٠٠ رأس منتشرة وجاهزة للاستخدام و ٢ ٠٠٠ في حالة تأهب قصوى. وبفضل التطورات التكنولوجية، فإن القوة التدميرية لعدد كبير منها تزيد بواقع ٨ مرات إلى ١٠٠ مرة على قوة القنبلتين النوويتين اللتين دمرتا هيروشيما وناغازاكي. وتحديث الأسلحة النووية يمضي بسرعة وهناك خطر من أن يمتد نشر هذه الأسلحة إلى الفضاء الخارجي.

وإلى جانب عملية التحديث والتوسع السريعة والمروعة هذه، فإن ثمة مؤشرات قليلة على أننا نسير في الطريق المؤدي إلى التخلص التام من الأسلحة النووية. ولا يزال المركب النووي – العسكري الكبير المتمثل في الأمن القومي، الذي يُعتبر من ظواهر الحرب الباردة، قائما ويجري تعزيزه في بعض البلدان.

ويبدو أننا ندخل مرحلة جعل الترسانات النووية تبدو شيئا طبيعيا في سياق ما بعد الحرب الباردة. ونشوب حرب باردة جديدة من هذا القبيل مصحوبة بسباق تسلح جديد يشكل خطرا حقيقيا وشيكا. وسيجادل الكثيرون بأن إنتاج وتحديث الأسلحة النووية لن يؤدي إلى حدوث مواجهة نووية بل أنه، على العكس من ذلك، يسهم في الردع وفي التعايش السلمي بين الدول النووية. وهم يرون أن التهديد باستخدام الأسلحة النووية أمر يمكن الدفاع عنه من الناحية الأخلاقية ويدعون أن الهدف منها يتمثل تحديدا في تجنب حدوث مواجهة نووية عسكرية. ويُفترض أنه لن تحدث أبدا مواجهة نووية عسكرية.

وفي ضوء هذه المواقف، من غير المتوقع إحراز تقدم في المستقبل القريب في تخفيض الترسانات النووية إلى ما دون عتبة الإبادة التامة والكاملة للعدو والجنس البشري والبيئة. والأدهى من ذلك أنه ليس هناك ما يضمن عدم نشوب حرب نووية. ونظرية الردع لا تعدو كونها نظرية أو أملا. ولم يعد بالإمكان أن نترك مستقبل الجنس البشري رهنا بالثقة الزائفة لحفنة من الدول.

ولتلك الأسباب، تعتقد جمهورية فترويلا البوليفارية أن اعتماد اتفاقات نزع سلاح متعددة الأطراف يشكل أولوية بالنسبة للبشرية. وتحقيقا لتلك الغاية، علينا أن نكرس أنفسنا للتفاوض بخصوص اتفاقات موضوعية بشأن نزع السلاح في

إطار مؤتمر نزع السلاح، الذي يشكل المحفل المتعدد الأطراف بامتياز، ويهدف إلى القضاء النهائي على الأسلحة النووية.

وتعتزم الثورة البوليفارية، بقيادة الرئيس هوغو تشافيز فرياس، الإسهام في إنشاء جغرافية سياسية دولية جديدة، من أجل تحقيق عالم متعدد المحاور والأقطاب، يمكنه إحداث التوازن وضمان السلام العالمي. وتترتب على الدول الحائزة للأسلحة النووية المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ التزاماتها في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار النووي في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين وضمان بقاء الجنس البشري.

السيدة نيهمار (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): ستكون الآثار الناجمة عن أي انفجار نووي، سواء بسبب استخدام متعمد من جانب دولة من الدول، أو كان عملا إرهابيا أو جراء حادثة، ذات بعد عالمي. وكما جاء في بياننا العام المقدم إلى اللجنة (انظر A/C.1/67/PV.6)، ستعقد النرويج مؤتمرا في أوسلو في آذار/مارس ٢٠١٣، من أجل التركيز على الآثار الإنسانية المترتبة عن التفجيرات النووية، فضلا عن قدرتنا على الاستجابة لمثل هذه الكوارث، بشكل فعال وذي مصداقية. وسيتيح المؤتمر منبرا لمناقشة الآثار الفورية والطويلة الأجل، والعواقب، والحالة الفعلية للتأهب لتوفير استجابة إنسانية ملائمة.

من خلال تغطية مواضيع مثل التأهب وحماية المدنيين والخسائر في الأرواح والأضرار والجهود الإنسانية والقدرة على الاستجابة، وتدفقات اللاجئين، وقضايا الصحة والآثار المناخية، سيوفر المؤتمر المزيد من الرؤية وفهما يقوم على الوقائع للعواقب الإنسانية للانفجار النووي. إننا نتطلع إلى الترحيب بجميع الدول والجهات الفاعلة العاملة في المجال الإنساني التي تدرك الحاجة إلى مناقشة الأثر الإنساني للأسلحة النووية وما يقابلها من قدرات الاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث. وسوف نشجع التواصل مع كبار المسؤولين والخبراء على حد سواء.

شهدنا عبر تاريخ الأمم المتحدة، ازدياد قوة المنظور الإنساني في السياسة الدولية وفي تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي. وأصبح الأثر الإنساني للأسلحة معترفا به على نحو متزايد كاعتبار رئيسي. ومع ذلك، نادرا ما ينظر إلى الأسلحة النووية في ضوء ذلك. قد يكون ذلك على وشك التغيير، وبشكل محق، لأن الحافز الرئيسي الأكبر لجميع جهودنا الخاصة بنزع السلاح وعدم الانتشار والأمن النوويهو الأثر الإنساني.

إنه حافز ذو صلة بجميع البلدان، بغض النظر عن الانتماءات السياسية والجغرافية، ومسألة تثبت أهميتها بالنسبة لمجموعة واسعة من المنظمات ومجموعات المصالح، إذ أنها ترتبط بعدد من المسائل التي تثير قلقا كبيرا للشعوب، أبعد من قاعات الاجتماعات التقليدية للسياسة الدولية. وقد كان الأوان قد حان، لتسليط مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، أخيرا الضوء على الاعتراف بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية، وشكل ذلك في رأينا أحد أهم إنجازاته.

إن عدم انتشار الأسلحة النووية أمر حاسم من أجل التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وعدم الانتشار أمر لا غنى عنه لتحقيق الأمن لجميع البلدان، وينبغي لنا جميعا أن نبذل قصارى جهودنا من أجل الاستفادة الكاملة من الأدوات المتاحة لنا. إننا نحث جميع الدول الأعضاء على التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وأن نقدم تبرعات كبيرة لمكتب شؤون نزع السلاح، لهذا الغرض.

والوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الجهة المؤتمنة على نظام عدم الانتشار على الصعيد العالمي. ويتعين أن تشكل الضمانات الشاملة للوكالة، والبروتوكول الإضافي، معايير التحقق. من دواعي سرورنا توقيع أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على البروتوكول الإضافي وتنفيذها له. ومع

ذلك، لا تزال ثمة العديد من الدول التي تحتاج إلى اتخاذ هذه الخطوة الحيوية، لتمكين الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن تقرر بأن الأنشطة النووية في بلد معين مسخرة للأغراض السلمية فقط.

ينبغي أن تكون الوكالة مجهزة بالكامل لبذل جهودها الحاسمة في مجال عدم الانتشار. وأعربت النرويج في عدد من المناسبات أيضا عن بالغ القلق إزاء تحديات الانتشار التي لا تزال قائمة، مثل تلك المرتبطة بإيران وسوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن النرويج تحث إيران على القيام بدورها فيما يخص استعادة الثقة الدولية في أنشطتها النووية. وتتمثل الخطوة الهامة الأولى في الامتثال التام لقرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ذات الصلة. وسيعزز التوصل إلى حل سياسي للمسائل المعلقة إلى حد كبير، نظام عدم الانتشار برمته.

وتدين النرويج انتهاك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن جميع برامجها النووية وبرامجها الخاصة بالقذائف التسيارية القائمة، والعودة إلى الامتثال الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة. وتحث النرويج أيضا سوريا على التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يخص حل المسائل المعلقة في إطار اتفاق ضماناتها، وإنفاذ البروتوكول الإضافي في أقرب وقت ممكن.

كنا جميعا أصغر سنا بكثير مما نحن عليه اليوم، بل لم نكن قد ولدنا بعد، عندما دخلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ في عام ١٩٧٠. وبعد مرور اثنين وأربعين عاما، لا نزال نعيش في عالم توجد فيه أسلحة نووية. إننا نحتفل بحق بالمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠١٠، لأنه حقق خطة عمل مفصلة تشمل مجمل الركائز الثلاث للمعاهدة. ولكن بوسع تنفيذ خطة العمل فقط، أن ينتقل بنا من الإنجاز الدبلوماسي إلى تحقيق نتائج ملموسة يعول عليها.

ومن دواعي سرورنا أن تنفيذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، يجري بشكل سلس. ومع ذلك، نود أيضا أن نشجع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على الاسترشاد باسم المعاهدة وإجراء المزيد من المفاوضات، بما في ذلك بشأن جميع أنواع الأسلحة النووية. ونشجع أيضا بالتأكيد الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على المشاركة في نزع السلاح النووي. ويسرنا أن نلاحظ اجتماع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشكل منتظم، من أجل الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب خطة العمل، ونحن نتطلع إلى رؤيتها تحقق نتائج ملموسة في مداولاتها.

ويتمثل البند الهام الوارد في خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في مؤتمر الشرق الأوسط المعني بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، المقرر عقده في نهاية هذا العام. وتؤيد النرويج تأييدا قويا الجهود الرامية إلى ضمان نجاح، مؤتمر الشرق الأوسط المعني بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فيه، في القيام بإسهام كبير في الإنشاء الحقيقي لمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، مما سيعزز الأمن ليس في المنطقة فحسب، بل بالنسبة لنا جميعا. وانضم ما يزيد عن نصف بلدان العالم بحرية إلى هذه المناطق اليوم.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، يشكلان أيضا عنصرين هامين لتحقيق الأمن النووي. وقد شاركت النرويج في نجاح مؤتمر قمة الأمن النووي، الذي عقد في سول في آذار/مارس، ونتطلع إلى مواصلة هذه العملية الهامة. ويجب علينا تأمين جميع المواد النووية، ومواصلة بذل الجهود لتطوير ترتيبات

تعاونية لإنتاج الوقود النووي للمفاعلات المدنية، والحد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب، فيما يخص جميع تطبيقاته. ومجمل تلك المهام قابلة للتنفيذ، وسوف تعزز أمننا جميعا.

وتنضم النرويج إلى الآخرين في الدعوة إلى الشروع الفوري في مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي الوقت نفسه، من الواضح أننا بحاجة إلى التعجيل بعملية وضع مخزونات المواد الانشطارية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، نرحب باتفاق الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن إدارة البلوتونيوم، ونشجع على اتخاذ المزيد من الخطوات في هذا الصدد.

وتتطلع النرويج، علاوة على ذلك، إلى اتخاذ خطوات إضافية نحو إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويشكل ذلك خطوة ضرورية نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وترحب النرويج – شأنها شأن الآخرين – بالتصديقات الأخيرة على المعاهدة، بما في ذلك بلد المرفق الثاني، إندونيسيا.

وهناك أيضا حاجة إلى التأكد من أن لدينا نظم تحقق من القوة بما يكفي لتوفير الثقة اللازمة في نزاهة عمليات عدم الانتشار ونزع السلاح، استنادا إلى مبادئ التحقق واللارجعة والشفافية. ونرى أن للوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا هاما تضطلع به في هذا الصدد أيضا، وأنها ستعمل على تعزيز قدراتها.

وعلى الصعيد الثنائي، فقد تعاونت المملكة المتحدة والنرويج على مستوى الخبراء، على مدى عدد من السنوات في مجال تطوير التكنولوجيا والإجراءات المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي، فضلا عن استكشاف الحلول الممكنة للتحديات التقنية والإجرائية في هذا الصدد. وقد تمثل جزء هام من ذلك العمل في إثبات إمكانية وضرورة التعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة في مجال التحقق من نزع السلاح النووي.

وأخيرا، لا بد أن نخلص مرة أخرى إلى أن الحالة الراهنة لصكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف تمثل تحديا لنا جميعا. فهي ما زالت غير مفتوحة أمام جميع البلدان الراغبة وأصحاب المصلحة المعنيين، ولا تزال رهن التعقيدات الإجرائية تماما، علاوة على عدم فعاليتها. وتقع المسؤولية والحق في الإسهام في تطوير الأفكار والنُهج الجديدة في هذا الشأن على عاتق جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة. ومن الواضح أن هناك ضرورة إلى تلك الأفكار والنهج، إن أردنا تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك السبب فقد أيدت النرويج الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى مشروع قرار أثناء دورة اللجنة الأولى هذا العام، من شأنه أن يمكّننا من المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، عن طريق استكشاف السبل الجديدة الممكنة لتحقيق ذلك. وعلينا أن نسعى إلى فعل ذلك ببساطة. ولا شك أن نزع السلاح النووي ليس مهمة سهلة، بل يقتضي عملا شاقا. وعليه، فليس بوسعنا أن نسمح بسيادة الجمود الحالي في آلية نزع السلاح. ومثلما تثير الأسلحة النووية شواغلنا جميعا، فإن مسؤولية العمل من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أيضا.

السيدة آدمسن (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): يطيب لنا، سيدي، توليكم رئاسة اللجنة. وأعتذر عن عدم وجود نسخة مطبوعة من بياني هنا، بما في ذلك بالنسبة للمترجمين الشفويين. وسأحاول أن أتكلم ببطء، وسأوجز بياني في جميع الأحوال على أن نوفر نسخة من بياننا عبر بوابة QuickFirst.

أؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في هذا الجزء (انظر A/C.1/67/PV.9)

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي، ومن المهم التنويه بهذه النجاحات. غير أننا بحاجة أيضا إلى الالتزام ببناء مستقبل مشترك، على أن نكون فيه جميعا على استعداد للقيام بدورنا من أجل بناء عالم أكثر أمانا واستقرارا – عالم لا تسعى فيه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى الحصول عليها، ولا تشعر فيه الدول الحائزة لتلك الأسلحة بالحاجة إليها. ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة وسيكون إرثنا للأجيال القادمة.

ولا تزال حكومة المملكة المتحدة ملتزمة تماما بتحقيق الهدف المتمثل في بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية في الأجل الطويل. ولدينا سجل قوي من الوفاء بالتزامات نزع السلاح النووي، فضلا عن الوفاء بالالتزامات القانونية الدولية الناشئة عن عضويتنا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بصفتنا دولة حائزة للأسلحة النووية. وفي حين لا يزال وجود الأسلحة النووية مستمرا، ولا تزال البيئة الأمنية في المستقبل يشوبها عدم اليقين، فإن حكومة المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة بالإبقاء على حد أدنى من الردع على نحو فعال وموثوق به، علاوة على كفالة أن يتم ذلك بطريقة آمنة.

ولقد أعلنا للمرة الأولى – خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ – عن العدد الأقصى للرؤوس النووية في مخزونات المملكة المتحدة من تلك الأسلحة. وأعلنا أيضا عن استعراض سياسات المملكة المتحدة النووية المعلنة. وقد خلص استعراضنا الاستراتيجي الدفاعي الأمني لعام ٢٠١٠ إلى أن المملكة المتحدة تفي بالمتطلبات اللازمة للوفاء بالحد الأدنى من الردع الموثوق به للأسلحة النووية اعتمادا على قدرات أصغر حجما. وعليه، فقد وضعنا العديد من تدابير نزع السلاح الجديدة. وأعلنا بموجب ذلك عن تخفيض عدد الرؤوس الحربية النووية المحمولة في كل واحدة من غواصاتنا من ٤٨ إلى ٤٠ رأس حربية نووية بحلول منتصف عشرينيات القرن الحادي والعشرين، وبذلك ينخفض عدد الرؤوس الحربية المطلوبة الجاهزة للتشغيل إلى ما لا يزيد على ١٢٠رأسا، وتخفيض عدد القذائف المحمولة على الغواصات من طراز فانغارد إلى ما لا يزيد عن ثماني قذائف، علاوة على تخفيض سائر مخزوناتنا من الأسلحة النووية إلى ما لا يزيد على ١٨٠ قطعة نووية.

وأعلنا في حزيران/يونيه من العام الماضي، أن البرنامج المتعلق بتنفيذ هذه التخفيضات للرؤوس الحربية قد بدأ في وقت مبكر، وأن إحدى غواصاتنا على الأقل تحمل الآن ما لا يزيد على ٤٠ رأسا حربية نووية فقط. ونتوقع أن تخفض الرؤوس الحربية الجاهزة للتشغيل إلى ١٢٠ رأسا بحلول موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٥. وأعلنا أيضا – نتيجة لاستعراض سياساتنا النووية المعلنة – عن ضمانات أمنية جديدة أقوى، مفادها أن المملكة المتحدة لن تستخدم أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، والممتثلة لالتزاماتها بموجب المعاهدة.

وبالإضافة إلى هذه الخطوات الانفرادية، لا تزال المملكة المتحدة تعمل جاهدة من أجل إحراز تقدم متعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، فقد كان مؤتمر الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن المعقود في واشنطن العاصمة، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه، فرصة هامة لأن تركز الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية جهودها على إحراز تقدم ملموس نحو الوفاء بالتزاماتنا بنزع السلاح بموجب معاهدة عدم الانتشار. ومثلما كان عليه الحال في المؤتمرين السابقين المعقودين في لندن وباريس، فإن أهميته لم تقتصر على المناقشات الموضوعية التي أجريناها فحسب، بل لمواصلة بناء الثقة بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والأطراف في معاهدة عدم الانتشار،

فضلا عن أهميته فيما يتعلق بتنظيم حدث التوعية العامة مع المنظمات غير الحكومية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وبطبيعة الحال، فإن ركيزة نزع السلاح في معاهدة عدم الانتشار تُعنى في المقام الأول بالمسؤوليات الخاصة التي تقع على الأعضاء الخمسة الدائمين فيما يتعلق بالعمل على الوفاء بمتطلبات المادة السادسة. غير أن علينا ألا ننسى أن جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تتشاطر المسؤولية عبر الركائز الثلاث، بغية تنفيذ خطة العمل المتفق عليها. وقد أشار زميلي ممثل النرويج للتو إلى الكيفية التي تعاونا بها معا في مجال التحقق. وعليه، فلن أضيف إلى ما ذكر سوى القول إننا نقدّر ذلك التعاون كثيرا ونتطلع إلى مواصلته.

وبالإضافة إلى العمل الذي تضطلع به المملكة المتحدة على صعيد أحادي وعلى المستوى الثنائي مع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة، فإننا ما زلنا نحث بقوة على إحراز تقدم بشأن الصكوك المتعددة الأطراف التي من شأنها أن تساعدنا على المضي قدما نحو تحقيق هدف الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ولا يزال بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إحدى الأولويات الرئيسية بالنسبة للمملكة المتحدة في مجال نزع السلاح. ونرحب بتصديق إندونيسيا وغواتيمالا على المعاهدة هذا العام، ونهنئهما على ذلك. وتدعم المملكة المتحدة – في سياق دعم ذلك الهدف – مشروعا يرمي إلى تشجيع البلدان الجزرية الصغيرة على التوقيع والتصديق على المعاهدة. ونرحب بتوقيع نيوي عليها في وقت سابق من هذا العام.

وفيما يتعلق بالتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فإننا نتطلع إلى بدء المفاوضات بشأنها في مؤتمر نزع السلاح على وجه السرعة. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بتلك المعاهدة. وعن طريق التوصل إلى معاهدة يمكن التحقق منها بالفعل، فإن ذلك يشكل خطوة هامة نحو هدفنا المتمثل في بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية. ودون التوصل إلى معاهدة كهذه، فسنظل نفتقر إلى صك ملزم قانونا بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية. هذا وقد مضى عام آخر ولا يزال مؤتمر نزع السلاح عاجزا عن الشروع في مفاوضات، أو مجرد الاتفاق على برنامج للعمل. وفي غضون ذلك يواصل الأعضاء الخمسة الدائمون الالتزام الذي تم التعهد به في واشنطن العاصمة، بشأن تجديد الجهود الرامية إلى تشجيع المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، وسيواصلون القيام بذلك.

وفي حين ينصب التركيز في معظم الأحيان على ركيزة نزع السلاح – وهو أمر مفهوم – إلا أن هناك تحديات في مجال عدم الانتشار يجب علينا العمل معا من أجل التصدي لها إن أردنا بلوغ عالم أكثر سلامة وأمنا. وليس ثمة تحد بات أكثر وضوحا الآن من ذلك التهديد الذي يشكله البرنامجان النوويان لإيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا يزال المجتمع الدولي يعرب عن شواغل جدية بشأن المزاعم المتعلقة ببرنامج تخصيب اليورانيوم وإنشاء مفاعل للماء الخفيف في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، علاوة على الشواغل المتعلقة بتعزيز إيران قدراتها في مجال إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المائة، وهو أمر ليس ممكنا استخدامه للأغراض المدنية.

يجب أن يكون المجتمع الدولي متحداً في انشغاله بالبرنامج النووي الإيراني. ونعمل بلا هوادة في إطار مجموعة ٣+٣ من أجل إيجاد حل له، وحث إيران على الانخراط بصورة مجدية مع المجتمع الدولي، وذلك بأن تتخذ الخطوات الملموسة اللازمة التي من شأنها إعادة بناء الثقة الدولية في الطابع السلمي الحصري لبرنامجها.

وما برحت الحكومة البريطانية تدعم إنشاء الشرق الأوسط منطقةً خالية من أسلحة الدمار الشامل. وبوصفنا من الداعين إلى عقد المؤتمر المعني بإنشاء الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة

الدمار الشامل، الذي صدر بشأنه تكليف من المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، فإننا نعمل على الجمع بين جميع دول المنطقة من أجل مناقشة كيف يمكن إحراز تقدم. ولن نبرح ملتزمين بالولاية، ونؤيد تأييدا تاماً ميسر المؤتمر، الفنلندي جاكو لاجافا. لقد اضطلع السيد لاجافا ببرنامج تواصل واسع النطاق وتشاور مع جميع الدول في المنطقة في إطار الإعداد للمؤتمر. ونرحب بالجهود التي يبذلها حالياً في هذا الصدد.

وموقف المملكة المتحدة واضح من أنه، من أجل عقد مؤتمر بناء، لا بد من اتفاق جميع دول المنطقة ومشاركتها. ونرحب بكل الجهود الرامية إلى تهيئة مناخ يفضي إلى الحوار، ونعترف بالعمل الجاد الذي تقوم به بعض الجهات الفاعلة الإقليمية حالياً.

ومما يشجعنا أن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ((NPT/CONF.2010/50 (Vol I) قد أقرت بأن اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ضروريان لكي يتسنى للوكالة الاضطلاع بمسؤولياتها الدولية بشأن الضمانات.

أود أن أتكلم بإيجاز عن المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية. تعتقد المملكة المتحدة أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تسهم إسهاما كبيرا في تقوية نظام عدم الانتشار النووي وتعزيز الأمن الإقليمي والدولي. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، توصلت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ودول جنوب شرق آسيا إلى اتفاق بشأن الصياغة والشروط اللازمة لبروتوكول بين الدول الخمس ومنطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية يمنح ضمانات أمنية سلبية ترتكز إلى المعاهدة لعشر دول إضافية. ونشعر بخيبة الأمل لأن حفل التوقيع على البروتوكول، الذي كان من المقرر تنظيمه في ١٢ تموز/يوليه، قد أُجِّل. وما برحت الدول الخمس ملتزمة التزاما قويا بالتوقيع على البروتوكول في أقرب وقت ممكن. بالتوقيع على البروتوكول والتصديق عليه، توافق الدول الخمس على احترام المعاهدة وعلى عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول الأطراف العشر أو التهديد باستخدامها.

ونحن نتفهم أن بعض دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) قد تكون لديها تساؤلات حول البيانات التي تزمع بعض الدول الخمس الإدلاء بها لدى التوقيع على البروتوكول والتصديق عليه. هذه البيانات ذات صيغة معيارية، ومسموح بها في إطار الممارسة الدولية. وقد استخدمت في ما يتعلق بمعاهدتي راروتونغا وبيليندابا، ولم يكن لها أثر سلبي في الممارسة على استحقاقات البروتوكول أو فعاليته، ولم تنجم عنها ردود فعل سلبية من جانب الدول الأطراف في هاتين المعاهدتين. وأحث، كلينا، أي الدول الخمس ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، على اغتنام الفرصة المتاحة الآن لإبرام البروتوكول. لقد مضى زمن طويل منذ أن أتيحت لنا فرصة العمل معاً بهذا الخصوص. وعلينا ألا نترك هذه النافذة تنغلق قبل أن نبرم هذا البروتوكول.

وفي الختام، فقد أظهرت المملكة المتحدة كذلك التزامها بتعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتوقيعها، الشهر الماضي في نيويورك، على إعلان مجموعة الدول الخمس بشأن مركز منغوليا دولةً الخالية من الأسلحة النووية. وما برحنا نشارك في تقديم مشروع القرار ذي الصلة في اللجنة الأولى. وأود أن أهنئ بحرارة الوفد المنغولي وعاصمة بلده على كل ما قاموا به من عمل في هذا المجال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل ماليزيا ليقوم بعرض مشروع القرار A/C.1/67.L.9.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفدي وعن مقدمي مشروع القرار الـ ٣٦ من الدول الأعضاء – أنغولا، بنغلاديش، بنن، بروني دار السلام، كمبوديا،

شيلي، كوستاريكا، كوبا، كوت ديفوار، فيجي، ومصر، غواتيمالا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران، والعراق، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الجماهيرية العربية الليبية، المكسيك، ميانمار، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، بيرو، الفلبين، والسنغال، وسيراليون، سنغافورة، السودان، الجمهورية العربية السورية، وتايلند، وأوروغواي، وفييت نام، وزمبابوي – أود أن أعرب عن تقديرنا الجماعي للأمين العام على تقريره عن متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، على النحو الوارد في الوثيقة A/67/133، المقدم في إطار البند ٩٥ (أ أ).

في عام ١٩٩٦، أصدرت محكمة العدل الدولية فتوى بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. تشكل تلك الفتوى معلما بارزا في الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية بما تقدمه من حجة أخلاقية تدعم القضاء التام على هذه الأسلحة المدمرة. واليوم، لا يزال هناك ٠٠٠ ١٩ من الأسلحة النووية الجاهزة للاستخدام. يؤكد مشروع القرار المعنون ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها“ على قلق مقدميه من التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية على البشرية وحضارتنا برمتها. هذا التهديد حقيقي، ويتجسد في قرار محكمة العدل الدولية ؛ وينبغي أن توليه جميع الدول الأعضاء اعتباراً جدياً.

لقد ظلت ماليزيا تقدم هذا النص منذ عام ١٩٩٦، ولن تبرح تفعل ذلك هذا العام. من خلال مشروع القرار A/C.1/67/L.9، وبالتحديد في الفقرتين ١ و ٢، أمكن استبقاء قرارات مهمة صادرة عن محكمة العدل الدولية في شكلها الحالي. كما استبقيت الإشارات إلى بعض العناصر الواردة في خطة العمل بشأن نزع السلاح النووي المتفق عليها بتوافق الآراء خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ في شكلها ونصها الأصليين.

تتمحور العناصر الواردة في مشروع القرار على اتفاقية للأسلحة النووية تحظر استحداث وإنتاج وتجريب ونشر وتخزين ونقل الأسلحة النووية والتهديد بها أو استخدامها، وتنص على إزالة تلك الأسلحة. سوف يمكن النهج التدرجي الشامل الوارد في الاتفاقية الدولَ من التوصل إلى التنفيذ المتوازن لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ويكفل أيضا أن تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في صون السلم والأمن الدوليين بالقضاء التام على الأسلحة النووية. ومن أجل المضي قدما، نحتاج إلى التوافق على الشروع في هذه العملية المهمة المتعددة الأطراف.

ما برحت الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها تشكل مساهمة مهمة في مجال نزع السلاح النووي. ويعطي سياقها الإنساني وزناً للمسوغ الأخلاقي بالدعوة إلى القضاء التام على الأسلحة النووية. ونعتقد أن زيادة تأييد مشروع القرار سوف تعيد تأكيد التزامنا بالعملية المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونشكر جميع مقدمي مشروع القرار وندعو أيضا المزيد من الوفود إلى الانضمام إلى الركب والمشاركة في تقديم مشروع القرار. ونأمل مخلصين أن تتمكن جميع الدول من تأييد مشروع القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم ممارسةً لحق الرد. وأذكر الوفود بأن عدد المداخلات المسموح بها لأي وفد في إطار ممارسة حق الرد في أي بند في الجلسة الواحدة لا يتجاوز الاثنتين، على ألا تتجاوز المداخلة الأولى العشر دقائق، والثانية الخمس.

السيد حلاق (سوريا): نعتقد أنه في مرحلة لاحقة ستقوم بعض الدول – كهولندا والنرويج وغيرهما – بتوجيه أصابع

الاتهام الباطل إلى سوريا وتحميلها مسؤولية التغير المناخي وثقب الأوزون وحتى انقراض بعض الأنواع الطبيعية في مناطق عديدة في العالم. بينما تقوم هذه الدول ذاتها بالتغاضي عن حقائق مهمة يعرفها الجميع.

من خلال ممارستها لسياسة تتسم بازدواجية المعايير ومن خلال تجاهلها لممارسات التسلح النووية الإسرائيلية التي تهدد السلم والأمن الإقليميين لمنطقتنا وللعالم.

سأذكر بأن هولندا قبل غيرها تخالف معاهدة عدم الانتشار بوجود أسلحة نووية على أراضيها. كما شاركت ولا تزال تشارك في انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. ولعل حادثة الطائرة التي وقعت عام ١٩٩٢ قرب أمستردام والتي كانت محملة بمواد مشعة وكيميائية دليل بسيط على ذلك، وكانت متوجهة إلى إسرائيل.

أود أن أقتبس من كتاب السيد محمد البرادعي، المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، عصر الخديعة:

(تكلم بالإنكليزية)

”من بين أغرب الأمثلة وأبرزها على النفاق النووي، المتعدد الأطراف والمتعدد الجوانب، يجب قطعا أن يكون قصف إسرائيل لمرفق دير الزور في سوريا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ يشكل الإجراء الإسرائيلي انتهاكا لكل قاعدة من قواعد القانون الدولي المتعلقة باستخدام القوة. كما أظهر التجاهل التام لنظام عدم الانتشار. ورغم ذلك، تكلم عدد قليل جدا من البلدان – ليس فيها بلد غربي واحد – لإدانة الإجراء.

”وفي اجتماع مع سفراء الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين، قلت لهم إنهم قوضوا مصداقيتهم إلى حد كبير، وقلت لهم.. عندما لا تتمكن من التكلم عن انتهاك أحد أهم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.. فإن سلطتك الأخلاقية للتكلم عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من القضايا، تتأثر بشدة أيضا. ووافق كثير من السفراء على ذلك، خلف الأبواب المغلقة.“

(تكلم بالعربية)

هناك الكثير من الأمور التي يمكن أن نقتبسها من الكتاب، وأقترح قراءته للوقوف على حقائق يتجاهلها الجميع.

كنا نتمنى لو تقوم دول مثل هولندا والنرويج وغيرهما، والتي تتحدث باستمرار عن سوريا باتهامات لا أساس لها من الصحة، بالعمل بشكل فعلي وبصدق وبجدية على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى، والابتعاد عن توجيه الادعاءات الباطلة، هنا وهناك، تحقيقا لأجندات سياسية باتت معروفة لنا جميعا.

السيد كوون هاي – ريونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتكلم ممارسة لحق الرد في ما يتعلق بالادعاءات التي ذكرها ممثل كوريا الشمالية. في الأسبوع الماضي، أعرب كثير من الممثلين في هذه القاعة عن القلق الشديد إزاء البرنامج النووي والمتعلق بالقذائف التسيارية لكوريا الشمالية، والذي يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وخارجها. وحث أيضا العديد من البلدان، بما فيها جمهورية كوريا، كوريا الشمالية على العودة إلى الشرعية الدولية والامتثال لالتزاماتها وتعهداتها في ما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة.

وإذ قلت ذلك، سوف أرد أولا على ادعاء كوريا الشمالية بشأن استخداماتها السلمية للطاقة النووية. إن الحق في المشاركة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية حق مشروع للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي

تمتثل بإخلاص لالتزاماتها بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. غير أن، كوريا الشمالية استحدثت برنامجها للأسلحة النووية في إطار نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأعلنت انسحابها من المعاهدة، مما يقوض على نحو خطير الأسس التي تقوم عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ينبغي ألا يستخدم الحق في المشاركة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية باعتباره وسيلة لإخفاء برنامج للأسلحة النووية، كما كان الحال بالنسبة لكوريا الشمالية.

ثانيا، في ما يتعلق بادعاء كوريا الشمالية أنها تملك صفة الدولة الحائزة للأسلحة النووية، يود وفد بلدي أن يسترعي الانتباه إلى قراري مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)) والعديد من وثائق الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن المسألة الكورية الشمالية، التي تؤكد بوضوح أن كوريا الشمالية لا يمكن تحت أية ظروف أن تتمتع بصفة الدولة الحائزة للأسلحة النووية. ونحن نحث كوريا الشمالية على الاستجابة للجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل نزع السلاح النووي في أقرب وقت ممكن.

السيد كانغ ميونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): من المحزن أن شمال وجنوب كوريا، وهما أمة واحدة تتشاطر نفس اللغة والعادات، يضطران إلى تراشق الكلمات في الساحة الدولية بدلا من التوجه نحو المصالحة والتعاون. لكن بما أن ممثل كوريا الجنوبية تكلم بطريقة مستفزة أولا، فإن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سوف يقول بضع كلمات.

أود أن أؤكد مرة أخرى موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجاه المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. حازت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رادعا نوويا لمواجهة التهديدات النووية للولايات المتحدة، التي استمرت لأكثر من نصف قرن. إن تخصيبنا لليورانيوم وإنشاء مفاعل ماء خفيف، هو حصريا للاستخدام السلمي للطاقة النووية. جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي بالفعل دولة حائزة بشكل كامل للأسلحة النووية، ولا تشعر بأي ضرورة للاعتراف علنا بصفتها هذه. وهي على اقتناع بأنها قادرة على الدفاع بشكل موثوق عن سيادة وأمن الدولة بأسلحتها النووية.

وثمة قول مأثور في كوريا وهو أن ”الجرو لا يخاف النمر“. إذا كانت كوريا الجنوبية يساورها القلق حقا إزاء الحالة الأمنية في شبه الجزيرة الكورية، ينبغي لها ألا تسير بشكل أعمى على خطى السياسة العدائية للولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأن تتوقف عن إجراء المناورات العسكرية السنوية المشتركة المضادة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية، وتخرج من تحت المظلة العسكرية للولايات المتحدة. بعد ذلك، سوف نتكلم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا ممارسة لحقه في الرد للمرة الثانية.

السيد كوون هاي – ريونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس مرة أخرى حق الرد في ما يتعلق بالادعاء الذي زعمه ممثل كوريا الشمالية.

استحدثت كوريا الشمالية برامج الأسلحة النووية وأطلقت القذائف التسيارية. وكما استمع الأعضاء بعد ظهر اليوم، استمرت كوريا الشمالية في تجاهل وانتهاك الأنظمة الدولية، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقرارات العديدة الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن. يشكل سلوك كوريا الشمالية تهديدا خطيرا للسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا والعالم بأسره.

وأود أن أسترعي الانتباه إلى حقيقة أن كوريا الشمالية أجرت اختبارا لسلاح نووي وأطلقت القذائف التسيارية على حساب حياة شعبها. أنفقت كوريا الشمالية مبالغ هائلة من الموارد على برامجها النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية. وبسبب سوء تخطيط الموارد وتوزيعها غير الفعال، فإن شعب كوريا الشمالية يعاني من النقص المزمن في الأغذية. وللتخفيف من حدة النقص في الأغذية، طلبت كوريا الشمالية من المجتمع الدولي – بما في ذلك المنظمات الإنمائية الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة – تقديم المساعدة الإنسانية لها، رغم أنها ما فتئت تتجاهل وتنتهك الاتفاقات والأنظمة الدولية.

وختاما، يحث وفد بلدي كوريا الشمالية على التركيز على تحسين الأوضاع المعيشية الأساسية لشعبها بالتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة بصورة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار ممارسة حق الرد للمرة الثانية.

السيد كانغ ميونغ تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعلن بوضوح مرة أخرى الموقف المبدئي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن المسألة النووية. وأنا أكرر أن حيازة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية يرتبط ارتباطا مباشرا بالتهديدات النووية من قبل الولايات المتحدة. وحيازة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية لن تتغيرأبدا، ولكن سيجري فحسب إطالة أمدها على المدى الطويل ما لم تتخل الولايات المتحدة عن سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

والآن وبعد أن أصبح لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضمانة قوية للسلام والأمن، فإن التنمية الاقتصادية ستتبعهما.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.